

الإلحاد الانفعاليّ.. أسبابه وطرق علاجه

السيد عبد العزيز الصوافي*

الخلاصة

تناولت هذه المقالة التعريف بظاهرة الإلحاد الانفعاليّ، وذكر أصنافها كبدائية لتشخيص هذا النوع من الإلحاد ومعرفته، كما تطّلب الدخول في علاجها أن نقوم بتشخيص أهم أسبابها الانفعالية، وبيان كيفية نشوئها في نفس الإنسان؛ لتفضي إلى الأحكام الانفعالية الملحة؛ لأنّ علاج أيّ ظاهرة كانت يتوقّف على معرفة أسبابها بهدف العمل على استئصال مناشئ وجودها وتأثيراتها الضارة. ولما كان علاج الإلحاد الانفعاليّ يتوقّف على تحصيل الإنسان لكماله المعرفيّ والنزوعي معاً؛ فقد اعتمدت في علاجه على طريقتين، الأولى: الطريقة الكلية في علاج الأحكام الانفعالية. وتتضمّن هذه الطريقة مرحلتين متتاليتين، المرحلة الأولى التصحيح الإدراكيّ لمضمون الأفكار التي قادت إلى نشوء المشاعر وأحكامها الانفعالية. والمرحلة الثانية التخلّص من أسس النفس بتلك الأفكار، والسعي تدريجياً لاستبدالها أفكاراً مضادّة لها، ومناسبةً للعقل والتدبّر. أمّا الطريقة الثانية: فهي الخاصة والتطبيقية، ويتمّ تحقيقها بتطبيق طريقة العلاج الكلية للأحكام الانفعالية وخطواتها السابقة على الأسباب الخاصة للإلحاد الانفعاليّ.

الكلمات المفتاحية: الإلحاد؛ الإلحاد الانفعاليّ؛ أسباب الإلحاد؛ طرق علاج الإلحاد.

(*) عبد العزيز الصوافي، العراق، طالب دكتوراه في قسم التفسير وعلوم القرآن، جامعة المصطفى العالمية. a.saffi@gmail.com

Passive Atheism, its causes and methods of treatment

Abstract:

This paper addresses the definition of passive atheism and its types as a start to identifying and understanding this type of atheism. As the process of its treatment requires us to identify its major causes and to state how it arises in the human psyche leading to atheistic passive judgments because the treatment of any phenomenon depends on the knowledge of its causes. Thus, the goal is to dismantle its origins and negative effects. As the treatment of passive atheism depends on acquiring excellence in the cognitive and appetitive aspects of human nature, I have relied on two methods for its treatment. The first is the general method of dealing with passive judgments, and the second method is the particular and practical one in which the general method dealing with passive judgments and its steps are applied.

Keywords: atheism, passive atheism, causes of atheism, ways of treating atheism.

المقدمة

من المعروف أن كل إنسان بفطرته ووجدانه يبحث عن سلامة جسمه وبدنه وتكامله، ومن غير المعقول أن يسعى لحصول الأمراض، أو لا يقي نفسه منها. فإذا علم هذا الإنسان العاقل أن لحقيقته أبعاداً باطنية مهمة، فهناك بعدٌ نزوعيٌ انفعاليٌ متعلّق بالمشاعر والأحاسيس، وهناك بعدٌ عقليٌ إدراكيٌ متعلّق بالجانب الفكري، وكلاهما يؤثّر في معرفة عقيدة الإنسان ومواقفه العملية المحصّلة لكماله؛ بل لهما الأثر الأكبر في سعادة الإنسان وشقائه؛ فعند ذلك ينبغي عليه أن يبحث عن سبل السلامة والتكامل لهما أيضاً.

ويمكن تصوّر طبيعة العلاقة بين ظاهرة الإلحاد والبعد الانفعالي للإنسان ضمن مستويين أساسيين:

المستوى الأول: دراسة الظواهر النفسية التي تنتج عن الإلحاد وتصاحبه، كمشاعر الحزن والاكتئاب والقلق والاغتراب^(*) التي قد تقوده - وبمرور الوقت، ونتيجة فقدانه لمعنى الحياة - إلى سائر الأمراض النفسية والمعنوية، أو تقوده إلى الانتحار. وسنترك الكلام عن هذه الآثار والأعراض رغم أهميتها وخطورتها؛ لأنّها خارجة عن عنوان موضوع المقال.

المستوى الثاني: دراسة الأسباب النفسية التي تُفضي إلى مثل ذلك الإلحاد، أو تعزّز موقعه وأثره، وهذا ما نعينه في هذا المقال.

(*) الاغتراب هو اضطرابٌ نفسيٌّ يتجسّد بشعور الفرد بأنّه غريبٌ عن هذا الكون، فمن هو؟ ومن أين أتى؟ ولماذا خُلِق؟ ومن الذي خلقه؟ وما المصير؟ وماذا وراء هذا الوجود؟ وإلى أين سيذهب؟ ويسبّب مثل هذا التفكير المتواصل اضطراباً نفسياً، يشعر الفرد خلاله بأنّه تائهٌ في هذه الحياة وفاقدٌ للمعنى من وجوده فيها.

وهناك ثمة اعتقادٌ سائدٌ يروّجه غالبًا دعاة الإلحاد المعاصر بأنّ الموقف الإلحاديّ خيارٌ علميٌّ وموضوعيٌّ محضٌ، وقرارٌ عقلائيٌّ من الطراز الأوّل لا مكان فيه للأهواء الشخصية، أو التأثيرات الاجتماعية أو السياسيّة، في مقابل ذلك تجدهم يتّهمون الإيمان بالدين الإلهي والتدين عمومًا بأنّه مجرد موقف غير عقلائيّ، قد ابْتُني على دوافع انفعاليّة ذات مناشئ ذاتيّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة بحتة، وهذا ما روّج ويروّج له كبار دعاةهم، وعلى رأسهم ريتشارد دوكنز (Clinton Richard Dawkins) في كتابه الشهير "وهم الإله". [دوكنز، وهم الإله، ص 187]

ومما سبق يمكن ترتيب أثر مهمّ، ونقطة ارتكازٍ واتّفاقٍ في علاج إلحادٍ كهذا، وهو أنّ كلّاً من الملحدّين والمؤمنين يقرّون بأنّه لا قيمة للأهواء والأمانيّ والمشاغبات في تشخيص الواقع. وهذه هي البداية الصحيحة للدخول إلى علاج تلك الأسباب الانفعاليّة لظاهرة الإلحاد. فالمُلحدون الانفعاليّون يجري عليهم ما يجري على غيرهم؛ بل إنّ هذا الأمر يجري في كلّ موقفٍ اعتقاديّ، وليس خاصًا بالاعتقاد الدينيّ.

وتتجلّى أهميّة البحث في حقيقة الإلحاد الانفعاليّ، وسبل علاجه، نتيجة شموله لكلّ طبقات المجتمع وشيوعه فيها، وامتداد تأثير أسبابه في التهيئة لنشوء الأنواع الأخرى وانطلاقها من الإلحاد، من خلال توفير البيئة النفسيّة الممهّدة لسلوك طريق الإلحاد عمومًا؛ ولذا نجد أنّ الإلحاد الجاري في مجتمعاتنا الإسلاميّة هو في الأغلب ليس ذا جذورٍ فكريّةٍ بحسب الظاهر، بل أغلبه ذو مناشئ ومبادئ تعود إلى أسبابٍ شخصيّة أو اجتماعيّة، أو سياسيّة أو طبيعّة، سبّبت لهم آثارًا وردود فعلٍ نفسيّة، جعلتهم يضيّقون ذرعًا من مجرد فكرة وجود أيّ دورٍ تديريٍّ للإله في عالم التكوين والتشريع. أو إنّهم

يضيّقون ذرعًا بالدين؛ لأنّه مظهرٌ مزعومٌ بنظرهم للتدبير التشريعيّ الذي ينفون أصل وجوده، أو ينفون حاجتهم إليه.

أولاً: معنى الإلحاد وأنواعه

1 - تعريف الإلحاد

أصل الإلحاد في اللغة هو: الميل والعدول عن الشيء [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 388]، ومنه سمّي الشقّ الذي يُشقّ في أحد جانبي القبر لحداً، وسمّي الظلم إلحاداً [انظر، الفراهيدي، العين، ج 3، ص 182].

ولا يختلف معنى الإلحاد الاصطلاحيّ عن معناه اللغويّ إلّا في الخصوص والعموم، فالإلحاد في المعنى اللغويّ العام هو: الميل عن القصد، والعدول عن الشيء.

وهذا يعني أنّ كلّ تركٍ للدين وهجرٍ لأحكامه هو نوع إلحادٍ؛ لأنّه ميلٌ وعدولٌ عن الاستقامة، وانحرافٌ عنها، وهذا المعنى هو الذي جاء في كتاب الله المجيد في قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ﴾ [سورة الحج: 25].

وأما الإلحاد بمعناه المتداول في عصرنا الحاضر، فعرفَ بأنّه: «ترك الاعتقاد بوجود إله لهذا الكون» [ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 27].

وعبارة "ترك الاعتقاد" هنا تشمل كلّ اعتقاد بعدم وجود إله، وهو ما عبّر عنه بـ "الإلحاد الإيجابي" [انظر: مارتن، الإلحاد.. تعليلٌ فلسفيّ، ص 453]، أو الشكّ مع الإعراض عن الاعتقاد بوجود إله، وهو ما عبّر عنه بـ "الإلحاد السلبي" [انظر: المصدر السابق، ص 58].

2 - أنواع الإلحاد

الإلحاد بصورة عامّة ينقسم بحسب طبيعة أسبابه المقومة له إلى ثلاثة أنواع هي:

الأول: إلحاد ذو مناشئ فلسفيّة، ويستند في دعواه على بعض الأصول المادّيّة والميتافيزيقيّة، ومسألة الشرّ، وسؤال "مَن خلق الله".

الثاني: إلحاد يستند في تبرير دعواه بالاستغناء بالكلّيّة عن الدور الإلهي أو الحاجة إلى وجوده، وتفسير دعواه على نتائج بعض الفرضيّات أو النظريّات العلميّة المرتبطة بالعلوم التجريبيّة والطبيعيّة النظرية والتفسيرية لما عُلم من خلال التجارب، كنظرية الانفجار العظيم (Big Bang) في الفيزياء النظرية (Theoretical Physics) وعلم فيزياء الكمّ (Quantum physics) ونظرية التطور الداروينيّة (Theory of evolution) بالانتخاب الطبيعيّ (Natural selection) في علم الأحياء النظرية (Theoretical Biology) وعلمي الفلك والأرض النظريّين (Theoretical Astronomy and Geology)، وغيرها.

الثالث: إلحاد سببهُ الانفعالات والمشاعر النفسيّة. ومثل هذا الإلحاد لا يكون مستنداً في واقعه لا إلى دليل، ولا إلى شبهة دليلٍ عقليّة أو علميّة، وإنّما إلى مجموعة من الانفعالات أو الانطباعات الشعوريّة، المتعلقة بفهم الكون والحياة والنفس، أو بالنظرة إلى الدين وأثره في المجتمع، أو بالضعف الذاتي أمام التيار المادّي الجارف، وما شابه ذلك. [انظر: البشير، الإلحاد العاطفي، ص 1]

فأمّا النوعان الأوّل والثاني، فهما نوعان يرتبطان بالجانب الفكري والعلميّ ونتاجان عنه، وقد ظهرا نتيجة اعتقاد المصادمة الموهومة التي ظلّها الملحدون بين الدين ومكتسبات الفلسفة والعلوم الطبيعيّة النظرية

والتجريبية، وهذان النوعان يختصان - غالباً - بالنخبة في المجتمع، وهما الأقل في عالمنا العربي والإسلامي نتيجة ضعف الترويج لهما، بل هما الأقل انتشاراً في كل العالم، مقايضةً بالنوع الثالث؛ نتيجة ضعف المعرفة بالعلوم النظرية الطبيعية المبنية على مبادئ فلسفية.

وأما بخصوص الإلحاد الانفعالي فجاءت تسميته من باب إضافة السبب إلى مُسببه، فسببه هو الانفعالات والمشاعر الراسخة، وهي التي تقتضي بذاتها الحكم بالموقف الإلحادي وهو ذاته الحكم الانفعالي الإلحادي الناشئ من محاكاة للحالة الانفعالية، ومضمونه مناسبٌ ومسانحٌ للحالة الانفعالية المتعلقة بقضية أو مسألة معينة.

وأما تقييد أسبابه النفسية بالراسخة فلاخراج المشاعر والرغبات المتسلطة الناشئة من وساوس النفس الآنية بالكفر، فمثل هذه المشاعر والرغبات غير ثابتة ومتزلزلة، وقد تعرض حتى عند المتدينين أنفسهم، وأما تقييدها بالذات لا بالعرض، بأن يكون مضمون تلك الأحكام الانفعالية التلقائية مناسباً ومنسجماً مع طبيعة المشاعر والأحاسيس المنشئة لها، فبغضى لحدثٍ أو شيءٍ معينٍ أو شخصٍ يجعلني أسارع إلى التصديق بكل حكمٍ سلبيٍّ يرتبط به، فأحكم مثلاً بتكذيب واقعية أو نفيها؛ لأنّ لديّ رغبة أو فكرة مستحوذة على إسقاطه أو تكذيبه، كما أنّ انبهارى أو تعظيمي لحدثٍ أو شيءٍ أو شخصٍ يجعلني أسارع إلى التصديق بكل ما يصدر عنه، أو عدم تكذيبه نتيجة الرغبة في إجلاله واحترامه، وبذلك يكون الانفعال سبباً بذاته للحكم والاعتقاد.

وهذه المشاعر والانفعالات بعد أن ظهرت وتمكّنت من نفس الملحد

أنتجت أحكاماً انفعاليّة ملائمة لها تمخّضت عن نُفرةٍ في نفس الملحد ممّا وصله من الدين، أو ما فهمه عنه، ومن ثمّ كان ذلك سبباً في إلحاده؛ ولذلك لا تعدّ تلك المشاعر الانفعاليّة الطارئة وغير الراسخة من مسبّبات ظاهرة الإلحاد الانفعاليّ الحقيقيّة.

3 - تصنيف أسباب الإلحاد الانفعاليّ وبيان قيمتها المعرفيّة

تُعَدّ عمليّة تشخيص أسباب الإلحاد الانفعاليّ الأساسيّة - ومن ثمّ بيان القيمة المعرفيّة للأحكام الناشئة عنها - من أولى الخطوات اللازمة والضروريّة في التمهيد للدخول إلى طرق العلاج الناجعة لها؛ وذلك لأنّ علاج أيّ ظاهرة كانت يتوقّف على معرفة أسبابها، أو مناشئها بهدف العمل على استئصال مناشئ وجودها، أو الحدّ من اتّساع تأثيراتها وآثارها الضارّة.

أ: تصنيف أسباب الإلحاد الانفعاليّ

إنّ المسألة الإلحاديّة عموماً تتضمّن نفي حكمين رئيسيّين: أحدهما متعلّق بأصل وجود الإله، والثاني متعلّق بكون الإله مدبّرًا للكون بما فيه الإنسان.

وهذا يعني أنّ الحكم الانفعاليّ بنفي أيّ من هذين الأمرين يتبع نوعاً خاصّاً من الانفعالات والمشاعر أوجبت أن يحدث عنها ذلك الحكم بخصوصه.

نعم، يمكن أن يكون هناك انفعالٌ يقود إلى نفي الوجود الإلهيّ بالعرض من جهة أنّ النافي لا يرى الإله إلّا مبدأً مدبّرًا، فبمجرّد أن ينقاد إلى نفي فكرة أنّ هنالك مدبّرًا للطبيعة أو الإنسان، فإنّه سوف ينفي وجود الإله من الأساس.

وما يهمّنا من أسباب الإلحاد الانفعاليّ هو الأسباب التي تقود إلى الموقف

الإلحادي بالذات وأولاً؛ ولذلك سوف يُنظر في الأسباب الانفعالية المؤدية إلى نفي التدبير الإلهي ورفضه بالأصالة، وستكون نافيةً لأصل وجوده بالتبع.

ونفي التدبير الإلهي بالأصالة إما أن يكون ناشئاً من نفي قابلية الكون أو الإنسان أن يكون طرفاً في علاقةٍ تدبيريةٍ مع الإله، أو نتيجة نفي واقعية وجود ذلك التدبير الإلهي، والحاجة إليه ببيان ما ينافي أو يضاد وجود أي علاقةٍ تدبيريةٍ بين الإله والطبيعة، أو بين الإله والإنسان. [انظر: المصدر السابق، ص 68]

ومما سبق يمكننا إدراج الأسباب الانفعالية المفضية إلى الإلحاد الانفعالي - وبحسب موضوع المسألة الإلحادية ومتعلق الحكم الانفعالي - تحت صنفين أساسيين من الأحكام الانفعالية الملحة:

الصنف الأول: الحكم الانفعالي النافي لأصل حاجة الإنسان للتدبير التشريعي

وأهم الأسباب الانفعالية التي تؤدي إلى ذلك الحكم الانفعالي وإلى القول بعدم الحاجة إلى الدين هي:

السبب الأول: الرغبة الشديدة بالتحرر من كل فرض أو قيد خارجي، ومشاعر النفور من النظم المقتنة والسلطات المتحكمة بأن يكون تابِعاً، وأن يكون مدبراً ومحكوماً بمحرّمٍ وواجبٍ.

وتتحقق تلك الرغبة نتيجة وجود مناشئ ومبادئ في النفس، كصفة الأنفة والكبر، والاعتداد والثقة الزائدة بالنفس تجعل المرء يستشعر تلك الانفعالات، إذ يكون المرء منساقاً وراء شعوره بالاستقلالية. فيرى في فكرة نفي الإله المدبر فكرةً ملذّةً ومناسبةً لتلك المشاعر الراسخة لديه، فينساق للتمسك بها.

إنّ الانسياق التلقائي وراء مشاعر الرغبة بالاستقلالية والتحرر من كلّ قيدٍ أو فرضٍ مقدّمٌ لا اعتناق فكرة عدم الحاجة للتدبير الإلهي في حياة الإنسان، وتدعوه إلى عدم الخضوع لإرادة ذلك الإله والسير طبقاً لشريعته، ولهذا ما يقوده أيضًا إلى التشبّث بكلّ فكرة نظريّة تنسجم مع تلك الرغبة بالاستقلالية، وتتلاءم مع مشاعر النفور من فكرة أنّ هنالك مدبراً لحياته؛ فينساب للتمسك بها لتبرير تلك الرغبة والنزعة لديه دون وعي حقيقيّ بمدى صحّة تلك التبريرات. [المصدر السابق، ص 119]

وهذا ما يمكن ملاحظته عند بعض النماذج الملحدة، التي تنطلق في رفضها لحاجتها لأيّ تدبير إلهي في حياتها من ردّة فعلٍ انفعاليّة وعكسيّة، سببها تعرّضها للحرمان والقهر والتسلّط والإقصاء؛ إذ ينشأ لديها رغبة متطرّفة بالاستقلالية لأجل دفع أيّ شيء يريد أن يتسلّط عليها، بعد أن عانت من آثار تسلّطه الذي سلبها كمالها، أو أعاقها عن تحصيل كمالاتٍ كانت في أمس الحاجة إليها، أو قد يكون سبب إلحادها رغبةً شديدةً لديها في تقدير ذاتها، أو محاولةً منها لإشباع رغبتها النفسيّة بالتميّز أو الأفضليّة، وأنّ الناس دونها رتبةً، وكأنّها بإلحادها هذا قد انفردت باكتشاف ما لم يكتشفه وينفرد بمعرفته الكثير من أقرانها!

وبعبارة مختصرة: إنهم لا يريدون الاعتراف بمن هو أكمل منهم وأعلم، بل يعتبرون كلّ شيءٍ عداهم ناقصًا.

ولقد أفصح الملحد توماس هكسلي (Thomas Huxley) عن هذه الرغبة المفرطة بالاستعلاء عندما تساءل إذا كان هناك أنبياء فلماذا نحن لم نكن أنبياء؟! [أحمد عامر، سيكولوجيّة الإلحاد، ص 3]

وقد سأل أحدهم الإمام الصادق عليه السلام: عن أدنى الإلحاد؟ فقال: «إِنَّ الْكِبْرَ أَذْنَاهُ» [الكليني، الكافي، ج 2، ص 626، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبر، ح 1].

السبب الثاني: الرغبة الشديدة لتبرير الجري وراء الشهوات والملذات المادّية المحرّمة، ولتبرئة الذات من تأنيب الضمير الناشئ عن ممارستها عادةً. ومنشأ تلك الرغبة وذلك التبرير هو مشاعر التألم والمعاناة والنفور، الناشئة عن المنافاة التي يجدها المرء في نفسه بين رغباته وأهوائه المادّية والحسيّة المفرطة، فيما يحبه ويبغضه، أو ما يريده ويكرهه بين واقع الدين والتدبير التشريعيّ الإلهي.

فمّا لا شكّ فيه أنّ معرفة الله، والاعتقاد به لا ينفكّ عن الالتزام بقيود وحدود في الحياة، كراعية أصول الأخلاق الشرعيّة، والقيام ببعض الوظائف والمسؤوليّات الفرديّة والاجتماعيّة، وكلّ ذلك ينافي الحرّيّة المطلقة والإباحيّة التي يتوخّاها المادّيّون والمنسلكون في عدادهم، فإنكار الدين والمبدإ ليس إنكاراً لواقعيّتهما فحسب، بل للفرار ممّا يترتّب عليهما من ضماناتٍ والتزاماتٍ، وقيدٍ وحدودٍ.

ولهذا معناه رفض مبدأ الأمر والنهي الإلهي؛ نتيجة الرغبة الشديدة في التحلّل من التكاليف الدينيّة والقيود والقيم الأخلاقيّة، وتبرير الجري وراء الشهوات واللذات الحسيّة، وكما قال دوستوفسكي: «إذا كان الإله غير موجودٍ فكلّ شيءٍ مباحٌ» [انظر: دوستوفسكي، الأعمال الأدبيّة الكاملة، ج 16، ص 153].

فما دام لا يوجد إله مدبّر لحياة الإنسان، فإنّ كلّ القيم والأخلاقيّات سوف تسقط من تلقاء نفسها، ويصبح كلّ شيءٍ مباحاً من أصغر الذنوب

حتى أبشع الجرائم، فما الضير إذن في أن يندفع الإنسان إلى ممارسة ما يشاء وينغمس في الشهوات، ويطلق العنان لغرائزه دون رادع من شرع أو خوف من حساب؟!

الصنف الثاني: الحكم الانفعالي الرافض لواقعية أي علاقة تديرية إلهية في حياة الإنسان

ونفي العلاقة التديرية الإلهية بين الإله والإنسان عمومًا على مستويين:

المستوى الأول: نفي أي علاقة تديرية تكوينية بين الإله والإنسان

والأسباب الانفعالية التي تقود إلى رفض العلاقة التديرية التكوينية بين الإله والإنسان بالأصالة وعدم وجود إله بالتبع يمكن إرجاعها إلى سببين أساسيين:

السبب الأول: مشاعر التألم والمعاناة والغضب والضياع الناشئة عن وقوع المصائب والمحن

82

وهذه المشاعر هي حاصلة إما نتيجة تأثير وقوع الشرور غير الإرادية (الطبيعية)، وهي النوائب والصعاب التي سببتها الطبيعة بما تفرضه تقلباتها وتفاعلاتها مع أجزاء الطبيعة الأخرى من آثار وأضرار مثل السيول والزلازل والأمراض والأوبئة وما شابهها، أو التي تنشأ نتيجة وقوع الشرور الإرادية (الأخلاقية) التي تنتج عن سوء اختيار الإنسان وانحطاطه الأخلاقي فيما يقتترفه من قتل أو نهب أو ظلم أو سرقة أو غير ذلك. [انظر: خسروبنه، تبرير الشرور في الكون، مجلة العقيدة، العدد 7، ص 266]

والمشاعر والانفعالات الناشئة عن تلك الشرور بلحاظين:

بلحاظ ما يراه الإنسان يحدث معه من مصائب ومحنٍ، ثم لا يجد نصيرًا ولا معيّنًا، فتصير نفسه ممتلئةً بالغيط والغضب من هذا الواقع المرير الذي يستشعره. وبلحاظ ما يراه الإنسان يحدث للآخرين من حوله، فيما يصيبهم من كوارث طبيعيّة ونكباتٍ، نتيجة الحروب والفتن والجرائم الإنسانيّة من دون أن يرى علامات التدخل الإلهي لإنقاذ الضحايا أو حتى إعاتنتهم، فتصير نفسه ممتلئةً بمشاعر التآلم والغضب الشديدين. [انظر: ناصر، الإلحاد.. أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 154]

السبب الثاني: مشاعر التآلم والغضب واليأس والخذلان المتمخضة عن عدم استجابة الدعاء

يقوم هذا السبب على تحيّل دور الإله، بنحوٍ مماثلٍ لعلاقة البشر فيما بينهم فيما يشوبها من انفعالاتٍ وعواطفٍ ساذجةٍ تؤثر فيهم. [انظر: المصدر السابق، ص 128]

والمشاعر والانفعالات المنبثقة عن مسألة عدم استجابة الدعاء تنطلق من تقييمين:

التقييم الأول: وهو بلحاظ ما عاينه الفرد في تجربته الشخصية مع الدين، بأن وجد أنّ ما يفتقده، أو يحتاجه، أو يطمح إليه موجودٌ عند غيره من غير المتدينين من ماديّين وغيرهم.

فهو بعد أن كان معتقدًا بوجود إلهٍ يدبّره ويستجيب له، لا يجد أثرًا لتلك العلاقة التدبيرية في حياته بالرغم من كثرة دعواته وتوسلاته؛ فتصير نفسه متألّمةً وغاضبةً من هذا الواقع المرير الذي يستشعره. وهذا ما قد يقوده إلى رفض

فكرة واقعية أي علاقة تديرية تكوينية مزعومة، بين الإنسان وذلك الإله؛ باعتبار أن الغاية المترتبة على الأخذ بتعاليمه غير متحققة. وهذه المسألة هي نقطة البداية في بداية التشكيك عند كثير من الملحدّين، وهذا ما عبّروا عنه في الكثير من مواقع التواصل الاجتماعيّ، من قبيل ما ذكره عباس عبد النور في كتابه (محنتي مع القرآن). [انظر: عباس عبد النور، محنتي مع القرآن، ص 2]

وأما التقييم الثاني: فهو بلحاظ ما عاينه الفرد، يحصل لمن حوله من المتدينين المعتقدين بوجود إله يراهم ويدبر مصالحهم؛ إذ يلاحظ أنه بالرغم من كثرة تضرّعهم واستغاثاتهم وتوسّلاتهم بذلك الإله يعيشون في الشقاء والعذاب الدائم. وفي مقابل ذلك يرى أن نجاح بعض الداعين والمتوسّلين والمستغيثين في نيل آمالهم ليس بأزید - إن لم نقل أقلّ - من نجاح كثيرين ممّن لا يدعون، بل ولا يؤمنون بذلك الإله أصلاً. [انظر: ناصر، الإلحاد... أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 127]

المستوى الثاني: نفي أي علاقة تديرية تشريعية بين الإله والإنسان

والأسباب الانفعالية التي تقود إلى رفض العلاقة التديرية التشريعية بين الإله والإنسان - بالأصالة وعدم وجود إله بالتبع - يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين أيضاً:

السبب الأول: مشاعر المعاناة والغضب والاشمئزاز من ممارسات بعض المتدينين المتعصّبين، أو المتخلّفين الخرافيين، والحاصلة باسم الدين والإله.

ويتمخّض عن تلك المشاعر الحكم الانفعاليّ التلقائيّ الملائم لها بعدم وجود تدبير إلهيّ تشريعيّ (الدين الإلهي)؛ نتيجة المعاناة الناشئة عن تأثير

الممارسة الدينية الخاطئة، التي يقوم بها مجتمع ما، أو حزب أو طائفة، أو مذهب، أو أي جماعة معينة منه، أو حتى كل الدنيا باسم الدين والإله، وما أصاب الناس بسببهم من القتل والتشريد وانتهاك الحرمات، وسلب الحقوق. [انظر: المصدر السابق، ص 277]

ولذا نجد لدى بعض الملحدین حساسيةً ونفرةً شديدةً من ظاهرة التدين الصراعي، الذي يتم توظيفه سياسياً وعسكرياً وإعلامياً، والذي يفرق البشر إلى مجموعات متصارعة، ويخلق حالةً من العنصرية والاستعلاء والكرهية والإقصاء والنزب بين أصحاب الديانات المختلفة، وبما يؤدي إلى صراعات وحروب ترهق فيها الأرواح باسم الإله.

السبب الثاني: مشاعر المعاناة والبغض، والاحتقار واليأس من إصلاح واقع حال المجتمعات الإسلامية المتخلف، ومشاعر الانبهار والإعجاب الشديدين، بعظمة النجاح الإداري والاجتماعي والسياسي والصناعي التقني، الحاصل عند بعض المجتمعات المتحررة من سطوة السلطة الدينية.

وهذه المشاعر المتضادة بالاحتقار والانبهار هي غالباً ما تحصل عند الشباب المبتعث للدراسة، أو المهاجر نتيجة الظروف السياسية أو الاقتصادية القاهرة التي عانوا منها في بلدانهم الأصلية، خصوصاً إذا ما عادوا إليها بعد حين؛ لأنهم سيصطدمون بواقع التخلف الموجود في مجتمعاتهم، والذي يشعرون معه بالعجز عن فعل أي شيء إيجابياً، مما يؤدي بهم في نهاية المطاف إلى الاعتقاد بأن الدين قد أعاق ومنع مجتمعاتهم الأصلية عن اللحاق بركب الحضارة والتطور، وأن طريق الخلاص الوحيد لتلك المجتمعات يتمثل بالتحرر من كل اعتقاد بواقعية الدين وخيريته، ومن كل اعتقاد بوجود إله يرضى صالح الإنسان.

وهذا النوع من الإلحاد الانفعالي هو الأكثر حضوراً في بلادنا الإسلامية، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك المبدأ النفساني بقوله: «إنّ المغلوب مولعٌ أبداً بالافتداء بالغالب في زيّه وشعاره ونحلته وسائر أحواله وعوائده» [ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، الفصل الثالث والعشرون من الباب الثاني، ص 184].

وبعد وصول الملحد الانفعالي إلى ترك الاعتقاد بفاعليّة الإله، أو عدم الحاجة إلى تديره، أو حتى عدم وجوده، نتيجة أحد الأسباب الانفعاليّة السابقة، تبرز الحاجة لديه لستر دافعه الانفعاليّ الباطنيّ لهذا أمام الآخرين، أو تبريره لنفسه، ويتمّ ذلك من خلال اتّباعه أو لجوئه إلى أسلوبين أو ذريعتين:

الأسلوب الأوّل: محاولة إيجاد أدنى مبررٍ عقليّ، أو علميّ، أو عمليّ للإلحاد الذي تورّط فيه بدافع انفعاليّ محض؛ بهدف إظهار إلحاده الشعوريّ والانفعاليّ بمظهر النتيجة المبرهن عليها؛ ولذلك نجد أنّ كثيراً من الملاحدة يتلقّفون شذرات متناثرة من النظريّات العلميّة غير المؤكّدة، والاستدلالات العقلية الضعيفة، ويقدمونها على أنّها سبب إلحادهم في مقام الاحتجاج، من خلال اعتبارهم الأمور المؤيّدّة والداعمة لما يتلاءم مع حالتهم الانفعاليّة أموراً مقبولة، واعتبارهم الأمور المنافية لما يتلاءم مع مشاعرهم الانفعاليّة أموراً كاذبةً وغير مقبولة.

الأسلوب الثاني: اتّباع أسلوب الاستهزاء والسخرية بفكرة الألوهيّة والربوبيّة والأديان الإلهيّة، والتترسّ ببذاءة اللسان عندما لا يجد ما يكفيه من أدلّة، ومبرراتٍ مقنعةٍ لنفسه أو للآخرين؛ للتمويه على ضعف حجّته القائمة على أهواءٍ وانفعالاتٍ نفسيّةٍ لا قيمة لها في تشخيص الواقع أو تقييمه [انظر: تأملات: أنواع الإلحاد وأسبابه الحقيقية، ص 2]؛ ولذا نجد أنّ بعض هؤلاء الملاحدة

يتندرون كثيراً بادّعائهم النبوة ويتسمّون بأسماء الأنبياء استخفافاً وتكبراً.

ب: القيمة المعرفية للأحكام الانفعالية

حتى يكون أي موقف فكري مطابقاً للواقع بحسب المنهج العقلي البرهاني لا بدّ من استناده إلى المبادئ الصالحة للاستعمال في الممارسة المعرفية، وابتعاده عن المبادئ غير الصالحة منها. ولأجل الوصول إلى ذلك الهدف قسّم علماء المنطق المبادئ التي تبني عليها المعرفة البشرية عمومًا إلى صنفين:

الأول: ما يصلح استعماله للوصول إلى معرفة صحيحة، وهي الأوليات والوجدانيات والحسيات والتجريبيات.

يجمعها أنّ تلقائية التصديق بها ناشئة عن خصوصيات نفس الشيء الذي نقوم بالحكم عليه.

الثاني: ما لا يصلح استعماله للوصول إلى معرفة صحيحة، وهي تشمل:

الوهميات: وهي جميع الأحكام التي ينشأ الحكم بها اعتمادًا على خيالنا، قدرةً وعجزًا واضطرارًا. [انظر: محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 56] وبيان ذلك:

أمّا قدرةً بأن نحكم بإمكان وجود شيء، أو إمكان اتّصافه بوصفٍ ما، والسبب هو أننا نتمكن من تخيل وجوده، أو تخيل اتّصافه بتلك الصفة، ومثاله: حكمنا بإمكان وجود الشيء فجأةً بعد العدم من دون الاستناد إلى شيء أوجده، والسبب في ذلك هو قدرتنا على التخيل.

وأمّا عجزًا بأن نحكم بامتناع وجود شيء، أو امتناع اتّصافه بوصفٍ ما،

والسبب هو أننا نعجز من تخيل وجوده، أو تخيل اتصافه بتلك الصفة، ومثاله حكمنا بأن ما ليس بمحسوس ليس بموجود، لا أننا نعجز عن إحضار موجود كهذا في خيالنا.

وأما اضطراراً، فهو أن نحكم بضرورة وجود شيء، أو ضرورة اتصافه بوصف ما، والسبب أننا مضطرون في تخيل وجوده، أو تخيل اتصافه بتلك الصفة، سواء كان هو في نفسه متصفاً، أو لا، كحكمنا بأن العالم في مكان، أو أنه ممتد إلى ما لا نهاية.

المشهورات: وهي أحكام تصدرها نتيجة اندماجنا المعرفي والنفسي مع محيطنا، واشتهار تلك الأحكام ورسوخها واستحسانها العام، وليس نتيجة لمعرفتنا بمبرراتها وأدلتها، كحكمنا بأن من يملك شيئاً فإنه يملك حرية التصرف فيه كيف شاء، والحكم بأن الدين مسألة شخصية وخاصة بالقلب والشعور. [انظر: المصدر السابق، ص 58]

المقبولات: وهي أحكام نصدق بها؛ كونها صادرة ممن نحبهم ونجلهم ونحترمهم، ونطمئن بصحة ما يقولون من دون اختبارهم مسبقاً، أو قيام برهان على أنهم كذلك. [انظر: محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 59]

الانفعاليات: وهي كل الأحكام التي نقوم بها؛ استناداً إلى تناسبها وتناغمها مع الحالات الشعورية والانفعالية التي نعيشها حصراً. ولذا فالأفكار التي نشعر معها بالراحة والرضا والرغبة والانبهار صائبة وتستوجب التصديق بها، والأفكار التي نشعر بسببها بالحنق والغضب والمعاانة والألم والنفرة والاشمئزاز هي أفكار خاطئة وتستوجب الإنكار والتكذيب لها؛ لأنها أفكار تتنافى مع مشاعرنا ورغباتنا.

وبطبيعة الحال أن هذا لا يضمن صحة هذه الأحكام؛ باعتبار أن الإدراك قد يصدق وقد يكذب؛ ولذا فإنّ انفعالاتنا قد تكون زائفة تبعاً لخطأ الإدراك، وقد تكون سليمة تبعاً لصحتها. [انظر: محمد ناصر، القانون العقلي للسلوك، ص 158]

ويجمعها - أي المبادئ غير الصالحة - أن تلقائية التصديق بها ناشئة عن خصوصيات الشخص الذي يقوم بالحكم، لا عن خصوصيات نفس الشيء الذي نقوم بالحكم عليه.

ولذا يتم نقد صلاحية الأحكام الانفعالية عموماً، ومنها الأحكام الانفعالية الملحّدة بالخصوص في أن تكون منطلقاً للتفكير والحكم، من خلال بيان عدم منطقيّة استنادها إلى الانفعالات والمشاعر في تلقائية التصديق بها؛ أي أن تلقائيتها لا تلازم واقعيتها؛ لأنّ هذه الأحكام الانفعالية تلقائيتها ناشئة من خصوصية فاعل الحكم، وبالتالي لا توجب مطابقة الحكم للواقع؛ لأنّ مطابقة الحكم للواقع ليست إلّا كونه محاكياً لحال الشيء كما هو في نفسه. [المصدر السابق، ص 130]

وتوضيح ذلك:

إنّ الحكم الانفعالي يكون ناشئاً من كون ما نحكم به على الموضوع منسجماً ومناسباً بطبيعة مضمونه مع شعورنا تجاه ذلك الموضوع، فلا ننظر إلى ذات الموضوع مجرّداً عمّا اقترن به، بل ننظر إليه بما هو متعلّق لشعورنا تجاهه، وبما أنّنا نلاحظه كذلك، وبما أنّ معرفتنا بما يناسب شعورنا تجاه ذلك الموضوع تكون تلقائية، إذن سيكون لحاظنا لموضوع حكمنا مقروناً بشعورنا تجاهه، وبلحاظ ما يناسب ذلك الشعور، ومن ثمّ سيكون لحاظنا للموضوع وما يقترن به لحاظاً يتضمّن ما نحكم به عليه؛ لأنّنا نحكم بالأمر

الذي يناسب الشعور، وبذلك تكون الأحكام الانفعالية ناشئة من علاقةٍ بالعرض بين موضوع الحكم وما حكمنا به عليه. [محمد ناصر، سلسلة كيف أعقل، الحلقة السابعة، ص 3]

كما أنّ الشعور الذي ينشأ عنه الحكم الانفعالي ليس بحد ذاته معياراً للحكم على الواقع؛ وذلك لأننا إذا نظرنا إلى ما نجده من مشاعر وجدنا أنّها تنشأ عن معرفتنا وتصوّراتنا، ووجدنا أنّ تصوّراتنا لا تنشأ دائماً عن الواقع نفسه؛ بل قد نتخيّلها ونخترعها مثل ما نتخيّل ما نخاف منه مثلاً عندما تنقطع الكهرباء ونصبح في ظلام، فهنا وبملاحظة المعرفة الوجدانية بعلاقة المشاعر بالتصوّرات والمعرفة، وبملاحظة معرفتنا الوجدانية بأننا نخترع وننسج أفكاراً وخيالاتٍ، يتّضح لدينا لماذا حكمنا بأنّ الشاعر لا تصلح معياراً للحكم على الواقع.

وكمثال: معرفتي بخوفي صحيحةٌ ولكنّ حكمي على الواقع بأنّ هناك ما يخيف فيه هو الذي تبين أنّه معرفةٌ غير صحيحةٍ.

ولذلك إذا قست الأمر على معرفتك بإحساسك، أليس هو شيئاً آخر غير معرفتك بما أحسست به، فمعرفتك بأنّك ترى غير معرفتك بأنّ ما تراه هو كما تراه فعلاً في نفسه.

فهنا لك خلطٌ يقع بين وجدانية كوننا نعتقد بشيءٍ وبين وجدانية متعلّق معرفته، وهذا الخلط يقود إلى نوعٍ آخر من الأحكام التلقائية يمكن أن نسمّيها بالأحكام الانفعالية، فهي تلقائيةٌ ولكنّها فاقدةٌ لضمان صحتها.

وبعبارةٍ أخرى: إنّ الانفعال ينطلق في أحكامه الانفعالية من تصنيفاتٍ انفعاليةٍ تلقائيةٍ للأشياء والأحداث والشخص؛ وهذه التصنيفات التلقائية

تنشأ فينا بعد أن أدركنا في ذلك الموضوع صفةً ما، أو حالاً يثير فينا شعوراً ما. [محمد ناصر، القانون العقلي للسلوك، ص 130]

ولمّا كان استحكام مشاعرنا وانفعالاتنا تجاه تلك الأشياء، أو الأفعال يؤثر على حكمنا، فنحكم عليها بما يناسب شعورنا تجاهها، ونصفها بالأوصاف التي تناسب شعورنا، أو نعتقد أنها بنحوٍ مناسبٍ لما نشعر به نحوها.

ولذلك فإنّ التصنيف الذي ينشأ عن ذلك الشعور ليس بالضرورة أن يكون تصنيفاً مطابقاً لحال الموضوع واقعاً. وبذلك يؤثر الشعور على أحكامنا، فتكون أحكاماً تلقائيةً غير مترتبةً على دليلٍ وتفكيرٍ، وإنما مترتبةً على نشوء الشعور واستحكامه.

والخلاصة أنّ الأفكار المنافية وغير المناسبة لحالتنا الشعورية تثير في النفس النفرة والألم والبغض والاشمئزاز؛ ولذا ننفر منها ونحكم بكذبها تلقائياً، وأمّا الأفكار التي تكون مناسبةً ومتلائمةً مع حالتنا الشعورية فستكون موضع رضا وإعجابٍ وإنجذابٍ عندنا. فنقبلها ونحكم بصدقها تلقائياً، ولكنّ هذا الأمر وحده لا يضمن واقعية الأفكار وصدقها، ولا كذبها وبطلانها؛ لأنّ تعلق العاطفة والمشاعر بموضوعاتها ليس له شأن التمييز والفحص لوجوه متعلّقات كلّ منها وآثارها.

ثانياً: كيفية معالجة الأحكام الانفعالية

من الواضح أنّ علاج الانفعاليّات عموماً يرتبط بمعرفة المسار والخريطة التي يتبعها ذلك الحكم في عملية نشوئه في النفس، والغاية من علاج الأحكام الانفعالية هو الوصول وبشكلٍ صحيحٍ إلى كمالنا المعرفي والنزوعي،

أي أن تكون مشاعرنا سليمةً غير مبنيّة على أفكارٍ خاطئةٍ، وغير شديدةٍ أو خافتةٍ بنحوٍ غير متناسبٍ مع الواقع الذي نعيشه.

ويقع علاج الأحكام الانفعالية ضمن مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: ويتم فيها علاج الأحكام الانفعالية عمومًا

وتتضمن خطوتين متتاليتين، وهما:

الخطوة الأولى: التنبيه والالتفات إلى أنّ المشاعر ليست بحدّ نفسها معيارًا موضوعيًا للحكم بغضّ النظر عن مضامينها المختلفة، من خلال بيان عدم منطقيّة استناد أحكامنا إلى الانفعالات والمشاعر في تلقائية التصديق بها. فقبل تقييم أيّ مشاعر هل هي خيرٌ أو شرٌّ؟ وهل هي خاطئةٌ أو صحيحةٌ في أحكامها؟ لا بدّ أن نقرّ بأنّ المشاعر عمومًا ليست لها مرجعية معرفيّة في تشخيص أحكام الواقع، وهذا ما تمّ إثباته سابقًا عند بحث القيمة المعرفيّة للأحكام الانفعالية.

الخطوة الثانية: وتحقّق بالتخلّص من استحواذ نظرنا المعيارية لمشاعرنا، أي: جعل الحكم بعدم معياريتها هو المستحوذ، فبعد أن التفتنا وتنبيهنا إلى خطأ فكرة معيارية مشاعرنا وانفعالاتنا، نأتي إلى جعل فكرة عدم معياريتها هي الفكرة المستحوذة؛ لأنّه في مقام العمل يستحوذ علينا الشعور بمعياريتها، ونمضي على وفقها إلى الحكم الانفعاليّ الملائم والمنسجم مع تلك المشاعر التلقائية.

ويتمّ إضعاف ثقتنا بانفعالاتنا ومشاعرنا، وتعويد أنفسنا على عدم الثقة بها من خلال التلقين المتكرّر لذواتنا عند كلّ انفعالٍ يحدث فينا - ومهما كان

بسيطًا - بأن انفعالاتنا إنما تنشأ عن إدراكنا وتقييمنا؛ فهي تتبع في سلامتها أو زيفها صدق الإدراك أو كذبه؛ ولذا ما لم نفحص منشأها فإنّ التعويل عليها في أحكامنا ومواقفنا لا يكفي. [انظر: محمد ناصر، القانون العقليّ للسلوك، ص 174]

المرحلة الثانية: ويتمّ فيها علاج الأحكام الانفعاليّة الخاصّة

وجوهر عمليّة علاج الأحكام الانفعاليّة الخاصّة لا يمكن تحقيقه من خلال تخطّئتها ونقدها بشكلٍ مباشرٍ؛ لأنّ هذا مثل هذا الأحكام منشؤها شعورٌ مستحوذٌ قد استند إلى تقييمٍ وفهمٍ مستحوذٍ أيضًا، بل إنّ معالجتها تنطلق من فكرة علاج منشأها النفسيّة التي تشكّلت أساسًا من موقفٍ فكريّ، تلك المناشئ التي يقرّ كلّ إنسانٍ بوجوده أنّها أمورٌ قد حصلت، أو يمكن حصولها معه. والموقف الفكريّ في تأثيره في الانفعال يتمّ من جهتين: الأولى: صدقه وكذبه.

والثانية: مدى وضوحه واستحكامه في النفس.

لذا فإنّ علاج الأحكام الانفعاليّة الخاصّة يقع ضمن خطوتين أساسيتين، وهما:

الخطوة الأولى: التصحيح الإدراكيّ لمضمون الفكرة التي أنتجت خصوص ذلك الانفعال، أو الشعور التلقائيّ ببيان عدم صدقها أو ملازمتها للصواب، وبيان المضمون الفكريّ الصحيح المقابل لها.

وهذا التصحيح إنّما ينصبّ على منشأ ذلك الانفعال والشعور الحاصل لدينا ومبادئه.

ويتمّ ذلك من خلال أنّ استحضارك لفكرة عدم معيارية المشاعر والانفعالات عموماً ستجعلك تتيقّظ وتنبّه فعلياً عند تعرّضك لمشاعر الأحكام الانفعالية المختلفة؛ بأن تضع في البال أنّ هذا الشعور أو ذاك بخصوصه ليس معياراً للحكم، وهذا التنبّه والتيقّظ الحاصل لديك بعدم معيارية تلك المشاعر سيقودك إلى التروّي والتريث عن متابعة انفعالك وشعورك التلقائي، وهذا التمهّل والتروّي في الحكم له آثاره الإيجابية على الجانب المعرفي؛ إذ أنّه يستلزم التروّي والانتظار لانكشاف الأمور المتشابكة بهدوءٍ وطمأنينةٍ، كما أنّ له أثره في استكمال الجانب النزوعي؛ إذ أنّه يساعد على التحكم في النفس وضبطها والسيطرة عليها.

كما سيقودك هذا التمهّل أيضاً إلى ضرورة فحص منشأ تلك المشاعر للوصول إلى معرفة خطئها من صوابها بأن نحلّلها ونفكّكها؛ ليتبيّن لديك أنّ هذه المشاعر فاقدة للقيمة المنطقية للاستناد إليها في اتّخاذك موقفك الاعتقاديّ في رفضك فكرة التدبير الإلهي.

وبعبارةٍ مختصرةٍ: اعقل ثمّ احكم؛ ولذا عليك أن تحلّل تلك الفكرة الخاطئة وتفكّكها، وتكتشف خطأها أو عدم ملازمتها للواقعية.

الخطوة الثانية: وهي تهدف إلى التخلّص من الانسياق وراء انفعالاتك التلقائية، ويتحقّق بالتخلّص عملياً من استحواذ رؤيتك، أو تقييمك الشخصي الذي قادك إلى خصوص ذلك الانفعال أو الشعور التلقائي، ومن ثمّ جعل المضمون المقابل والصحيح هو المستحوذ تدريجياً؛ لأنّ للأحكام في النفس أثرين أو حالتين، وهما: أصل الالتفات إليها، وأنسنا بها واستحواذها لدينا.

وهذا المسار التكويني للحكم الانفعالي يمكننا معالجته بعلاج المبدإ،

والمنطلق الأول له والمتمثل بالأفكار والانطباعات المستحوذة، التي هي تقييمات وفهم للنفس، أو الكون من حولنا انبثق عنها مشاعر وانفعالات تلقائية ملائمة ومنسجمة معها.

والغرض من هذه الخطوة حتى لا تبقى تلك الأحكام المستحوذة الخاطئة منشأً للانفعالات والمشاعر التلقائية المنبثقة عنها، ويتم الوصول إلى ذلك عملياً من خلال اتباعك الخطوات الآتية:

أولاً: الابتعاد عن كل ما يدعم أو يروج الفكرة الخاطئة بعد أن اتضح خطأها، أو عدم ضمان صوابها من خطئها، ويتم ذلك من خلال عدم استثارها بالابتعاد عن المثيرات المحفزة لها؛ حتى نقلل من شدة الشعور الناشئ عنها، وهذا ما يدخل في معالجة استحوادها أيضاً.

ثانياً: استذكارك لأمثلة متكررة لبعض مواقفك، التي اعتمدت فيها على أفكارك المستحوذة ومقتضياتها؛ ليتضح لديك أنها غالباً ما تقودك تلقائياً إلى ما هو خاطئ وغير ملائم للواقع، أو منافع لغايتك وكمالك النزوعيين.

ثالثاً: تكرار تذكير نفسك بخطأ فكرتك السابقة، في أن مشاعرك هي معيار الصواب من الخطأ، وتكرار تطبيق ذلك على خصوص المشاعر الحاصلة لدينا، وبذلك يصير استعدادنا أكبر لتذكر فكرة عدم معيارية المشاعر، وعدم كفاية تلقائيتها للحكم بالموقف العقدي. [انظر: المصدر السابق، ص 173]

وهذه المراجعة المتكررة لعدم معيارية مشاعرك في تشخيص الصواب من الخطأ، والعود المتكرر لفحص منشئها، ومراجعته في كل مرة لكشف خطئه من صوابه، سيجعل لديك القدرة على مراقبة تلك المشاعر التلقائية فعلياً

حينما تعرض لك، بأن تصبح - حينما تنشأ هذه المشاعر - ملتفتاً مباشرةً إلى مبادئها ومناشئها الخاطئة، فإذا تكرر استحضارك لهذه القضية عند كل انفعال، فسينشأ في خيالك اقترانٌ راسخٌ بين حدوث الانفعالات والالتفات إلى عدم موثوقيتها. [المصدر السابق، ص 129]

رابعاً: محاولة جلب الأفكار المضادة والمنافية للفكرة المستحوذة بعد معرفة خطئها.

ويتم ذلك بتكرار المراجعة والمراقبة لمشاعرك المستحوذة، ومن ثم سيقودك ذلك شيئاً فشيئاً؛ لتعويد نفسك على تحيّل الأشياء والأفكار المنافية والمضادة لها. وبتكرار ذلك يتم جعل المضمون الصحيح والمناسب لأحكام العقل والغاية الإنسانية هو المستحوذ. وهذا يقودنا إلى انفعالاتٍ مستحوذةٍ بديلةٍ بعد أن نتخلص من استحواذ الانفعالات والمشاعر التلقائية المفضية إلى الأحكام الانفعالية الخاطئة.

وبذلك تتحقق الدُرْبَةُ على كيفية التعامل مع الانفعالات والمشاعر المستحوذة، وهذا ما سيقودنا إلى التمييز عملياً بين الأحكام التي نقرّ بها لأجل أنها مناسبةٌ لمشاعرنا وملدّةٌ لنا، عن تلك التي نقرّ بها لأنها تمتلك في نفسها المسوّغ المعرفي الضامن لصحتها وصوابها، وكذلك الحال لنميز بين الأحكام التي نرفضها ونقصيها؛ لمجرد أنها منافرةٌ لمشاعرنا، ومؤلمةٌ لنا، عن تلك التي يكون رفضها وتكذيبها ناشئاً من فقدانها لمسوّغ صحتها وصوابها وكذبها. [انظر: محمد ناصر، الإلحاد.. أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 268]

ثالثاً: تطبيق علاج الأحكام الانفعالية على الأسباب الخاصة للإلحاد الانفعالي

لَمَّا كَانَ الإلحاد الانفعاليّ يندرج تحت الأحكام الانفعاليّة عامّة؛ ولذا فإنّ علاجه يتحقّق من خلال التطبيق التفصيليّ للمرحلتين العلاجيّتين السابقتين للأحكام الانفعاليّة وخطواتهما، بإجرائها على أصناف الإلحاد الانفعاليّ وأسبابها الخاصّة، وكالآتي:

الصنف الأوّل: علاج الإلحاد الانفعاليّ النافي للحاجة إلى التدبير الإلهيّ
وأهمّ أسبابه الانفعاليّة:

السبب الأوّل: الرغبة الشديدة بالاستقلاليّة وعدم التقيّد، ومشاعر النفور من حالة العبوديّة والتبعيّة.

ومنشأ تلك الرغبة المتطرّفة ومبدؤها هو أنّ تقييمك لنفسك على أنّك محورٌ، والنظرة إلى مشاعرك على أنّها معيارٌ ستجعل لديك رغبةً شديدةً بالاستقلاليّة والنفرة من كلّ فرضٍ أو قيدٍ، ومن ثمّ بمجرد أن تأتي أو تفرض عليك فكرة التبعيّة للشرعية، التي تتنافى وتتصادم مع رغباتك وطموحاتك ومشاعرك النفسيّة المستحوذة الداعية إلى التحرّر، وعدم التقيّد بأيّ فرضٍ أو قيدٍ، وأيّاً كان مصدره؛ ستجعلك تنفرو وتستنكف من كلّ الشرائع الإلهيّة وسلطاتها التنفيذيّة والقضائيّة، ويترتّب على ذلك الشعور اتخذ الموقف العمليّ الملائم له، المبطل والملغي لحقّها في التنظيم والحكم.

ويتمّ علاج هذا الشعور وهذه الرغبة الموجبة لنفي الحاجة إلى التدبير التشريعيّ ضمن مرحلتين:

المرحلة الأولى: بالتصحيح الإدراكيّ لمنشأ تلك الرغبة، بالاستقلاليّة ورفض كلّ قيدٍ أو فرضٍ، والراجعة إلى استنادك إلى تقييمٍ خاطئٍ في نظرتك

لنفسك بأنّها محورٌ، والنظرة إلى مشاعرك على أنّها معيارٌ، وأنّه ليس لأحدٍ سلطانٌ عليك.

وهنا يمكنك التنبّه لخطأ هذه الفكرة من خلال استحضارك لفكرة عدم صلاحية المشاعر والأحاسيس عموماً في تشخيص الواقع؛ لأنّ المشاعر تنشأ عن الأفكار، والأفكار قد تكون خاطئة وقد تكون صائبة، وهذا ما يقودك إلى ضرورة فحص منشأ هذا الشعور في إدراكك لكشف الخطأ من الصواب فيه بالرجوع إلى جذور الفكرة التي أنشأته؛ بتعقّل أنّ حرّيتك الواقعية وغايتك المحققة لكمالك الفعلي ليست منسجمة دائماً مع ما تشعر به؛ لأنّها مجرد رغبةٍ في إبراز الأنا والأنفة عن موافقة الغير، أو الخضوع له نتيجة الكبر والاعتداد الزائد بالنفس.

فإذا تنبّهت إلى ذلك فحرّياً بك كطالبٍ للحقيقة أن تتعالى على مثل هذه المشاعر والرغبات الساذجة في اتّخاذ أحكامك ومواقفك الاعتقادية.

98

وهذا الالتفات والتنبّه سيقودك إلى التمهّل والتروّي في تقييمك لنفسك، وعدم المسارعة بالانسياق وراء ما ترغب فيه؛ بأن تنظر من أين أتيت بهذه النظرة؟ وما هو مصدر هذا التقييم؟

أليست نظرتك لنفسك على أنّك محورٌ في هذا الكون، وأنك لا تحتاج إلى مدبّرٍ، وأنك مستغنٍ عن غيرك، نظرةٌ وهميةٌ خاطئةٌ تحتاج إلى تصحيح؟ فأنت لست محوراً لهذا الكون، ولست أنت غاية الكون، أنت جزءٌ من كلّ، وكمال الجزء بكمال الكلّ، وكمال الكلّ بكمال الجزء، وكمال سائر الأجزاء بتكاملها بعضها مع البعض الآخر؛ ولذا فأنت محتاجٌ إلى الكلّ، وأنت

مع الكلّ، فكلّ الكون محتاجٌ بعضه إلى بعض؛ لأنّك في خدمة الأجزاء، والأجزاء الأخرى في خدمتك، لا أنّك أنت المحور أو غاية الكون؛ فكلّنا لأجل الكلّ والكلّ من أجلنا.

وبعد أن يتّضح لديك أنّ أصل الفكرة التي انطلقت منها في مشاعرك وأحكامك هي فكرة خاطئة، ينبغي عليك السعي للتخلّص من رؤيتك لنفسك بأنك محورٌ ورفض تفسيرك لحريّتك الضامنة لتحقيق كمالك بأنّها تتحقّق بالتحرّر من الإله وشريعته، فهذا مجرد تفسير انفعاليّ ساذج قادك إلى رفض أو عبوديّة قد تكون ثابتة أو تركها؛ لتقع في أغلال عبوديّة زائفة وزائلة قطعاً، وهي العبوديّة لأهوائك وشهواتك ورغباتك الماديّة، وهذا ما تتكفّل بتحقيقه عملياً الخطوة اللاحقة.

المرحلة الثانية: قيامك بالسعي للتخلّص ممّا أنس به ذهنك من فكرة أنّك قادرٌ على تدبير نفسك، وجعل ما ينافيها من أفكارٍ صحيحة هي المستحوذة تدريجيّاً، ويتمّ ذلك من خلال مراجعة خصوص موقفك الإلحاديّ النافي لحاجتك للتدبير التشريعيّ، الذي اتخذته انطلاقاً من حالاتك الشعوريّة بتطبيق المعايير العلاجيّة العامّة التي توصّلت إليها سابقاً عليه، وأهمّ تلك الخطوات:

أولاً: إبعاد نفسك عن كلّ ما يثير أو يحفّز لديك فكرة أنّ مشاعرك معيارٌ، أو أنّك قادرٌ على تدبير نفسك، وأنّك غير محتاجٍ إلى أيّ تدبيرٍ، وأيّاً كان مصدره بأن لا تتواجد في المكان، أو الظرف الذي يثير لديك فكرة أنّك محور الكون وغايته، أو يدعم نظرتك إلى مشاعرك على أنّها معيار تلك الأفكار المرتبطة بمشاعر الرغبة بالاستقلاليّة والنفور من كلّ فرضٍ أو قيدٍ؛ حتّى تقلّل من شدة

الشعور الناشئ عنها، وهذا ما يدخل في معالجة استحوادها أيضًا.

ثانيًا: استذكارك أمثلةً متعددةً لبعض مواقفك التي اعتمدت فيها على رغبتك الشديدة بالاستقلالية والتهرب والنفور من العبودية والتبعية ومقتضياتهما؛ ليتّضح لديك أنّها غالبًا ما تفقد تلقائيًا إلى ما هو خاطئ وغير ملائم للواقع، أو منافٍ لغايتك وكمالك النزوعين، خصوصًا في مرحلتى الطفولة والمراهقة؛ فكثيرًا ما تكون انفعالاتنا الملائمة لرغباتنا في هذه المرحلة غير متلائمة ومنسجمة مع الواقع الذي نعيشه.

ثالثًا: تكرار تذكير نفسك بخطئ فكرتك السابقة، في أنّ مشاعرك هي معيار الصواب من الخطأ، نتيجة نظرتك لنفسك على أنّها محور الكون، وأنّه ليس لأحدٍ سلطانٌ عليك.

وهذا العود المتكرّر لفحص مبادئ مشاعرك ومراجعتها في كلّ مرّة - لكشف خطئها من صوابها - سيجعل لديك القدرة على مراقبة تلك المشاعر التلقائية فعليًا حينما تعرض لك، فحينما تنشأ هذه المشاعر ستصبح ملتفتًا مباشرةً إلى مبادئها ومناشئها الخاطئة. [انظر: محمد ناصر، القانون العقلي للسلوك، ص 174]. ومن ثمّ سيقودك كثرة المحاسبة لمواقفك والمراجعة لمشاعرك شيئًا فشيئًا؛ لتعويد نفسك على مراقبة تلك المشاعر فعليًا، ذلك شيئًا فشيئًا لتعويد نفسك على تحيّل الأشياء والأفكار المنافية والمضادة لها، وبذلك نتوصّل إلى جعل المضمون الصحيح والمناسب لأحكام العقل والغاية الإنسانية هو المستحوذ، أي الحكم بعدم قدرتنا على تدبير شؤوننا بشكلٍ كاملٍ؛ ولهذا ما يقودنا إلى انفعالاتٍ مستحوذةٍ بديلةٍ، بعد أن نتخلّص من استحواد الانفعالات والمشاعر التلقائية المفضية إلى الأحكام الانفعالية الخاطئة، أي

أن نتخلّص من الحكم الانفعاليّ بعدم حاجتنا إلى التدبير التشريعيّ، ونفي وجود المدبّر الإلهيّ بالتبع.

السبب الثاني: مشاعر المعاناة والنفور التي تجدها في نفسك نتيجة التنافي بين رغبتك المفرطة بممارسة رغباتك وشهواتك ولذائذها الحسيّة بعيداً عن كلّ فرض أو قيد، وبين واقع الدين والتدبير التشريعيّ الإلهيّ المقيد والمقنّن لها.

ويُعَدُّ هوى النفس بالجري وراء اللذائذ والشهوات الحسيّة والمادّيّة مبدأ الشعور الأساسيّ لتلك المشاعر النافرة، التي ستقودك تلقائيّاً إلى نفي حاجتك إلى التدبير التشريعيّ، بأن يندفع صاحب تلك الرغبة المفرطة، فراراً من الالتزام بمقتضيات الطاعة والعبادة، والقيم الأخلاقيّة والتعاليم الدينيّة المنافية، لتحقيق لذائذه وشهواته الحسيّة إلى نفي الحاجة إلى الشريعة، والتدبير التشريعيّ الإلهيّ؛ ولذا فإنّه يجد تلقائيّاً في فكرة بطلان الدين، وعدم الحاجة إلى التدبير التشريعيّ فكرةً ملذّةً ومريحةً؛ تخلي عاتقه من المسؤولية الشرعيّة والتعرّض للمحاسبة عليها، ويرى في وجود الدين والتدبير التشريعيّ للإله فكرةً منفرّةً؛ ولذا فهو ينفي حاجته إلى التدبير التشريعيّ الإلهيّ؛ لمنافاته لذلك الشعور الناشئ على طبق هذه الفكرة، فيرجح إنكار حاجته إلى مثل ذلك التدبير الإلهيّ على الاعتراف بخطئه، وتحمل العواقب المعنويّة والمادّيّة المترتبة على مخالفة الشريعة؛ لأجل أنّ ذلك مناسبٌ أكثر لحالته النزويّة.

ومن ثمّ بمجرد أن تأتي أو تفرض عليه فكرة التبعيّة للدين والشريعة سينفر، ويتألم منها مباشرةً وتلقائيّاً، كما أنّه سيتلقّف كلّ ما يتلاءم مع أهوائه ورغباته الرافضة للشريعة من أفكارٍ نظريّةٍ؛ لتبرير ذلك التقييم بعدم

حاجته لأيّ تدبيرٍ خارجيّ.

ويمكنك معالجة مشاعر الرغبة الشديدة بالتحلل من التكليف؛ لتبرير السلوكيات والأعمال المنافية للشرعية بالآتي:

المرحلة الأولى: بالتصحيح الإدراكي لمنشآت تلك الانفعالات، والمشاعر النافرة والمتألّمة من واقع الدين والتدبير التشريعيّ المنافي لرغباتك وشهواتك، ولهذا ما يتطلب أولاً الكشف عن عدم صوابيّة متابعة هوى النفس، والتعلّق بالشهوات واللذائذ في تبرير المواقف والاعتقادات؛ ببيان أنّها مجرد تقييم وفهم انفعاليّ للنفس، وليست معياراً لتعيين الصواب من الخطأ في مواقفك الاعتقاديّة؛ لأنّ المشاعر تنشأ عادةً عن الأفكار، والأفكار المرتبطة باللذائذ والشهوات المادّيّة قد تكون خاطئة، وقد تكون صائبة. [انظر: محمد ناصر، القانون العقليّ للسلوك، ص 168]

فمتابعة ما تمليه عليك شهواتك ولذّاتك فراراً من الالتزام بمقتضيات العبادة والطاعة لا تسوّغ لك القول بنفي الحاجة إلى التدبير التشريعيّ، ومجرّد كون فكرة بطلان الدين، وانعدام التدبير التشريعيّ فكرةً ملدّة ومريجةً لك لكونها مناسبةً لرغباتك، ولحالتك النزوعيّة لا تخلي عاتقك من المسؤوليّة الشرعيّة وعدم التعرّض للمحاسبة عليها، ولا ترجّح لك إنكار حاجة الإنسان إلى مثل ذلك التدبير الإلهيّ، وتلقّفك لكلّ ما يتلاءم مع أهوائك ورغباتك من أفكارٍ نظريّة؛ لتبرير ذلك الموقف والاعتقاد الملحد.

وحريّ بالإنسان - بوصفه طالباً للحقيقة من أجل الحقيقة - أن يتعالى على مثل هذه المشاعر والرغبات المادّيّة الساذجة في تحديد معيار المواقف الاعتقاديّة الخطيرة؛ لأنّ ما نتمناه أو نبغضه ليس له أيّ تأثيرٍ على ما هو

موجودٌ فعلاً؛ إذ كيف يمكن للرغبات والأُماني أن تبرّر الآراء المتفقّة معها، أو تبطل الاعتقادات المتنافية معها.

ولذا ينبغي عليك تصحيح ذلك الخطأ الفكريّ من خلال التمهّل والتروّي في اعتماد فكرة كفاية متابعة هوى النفس باللذائذ والشهوات الحسيّة، والجري وراءها في تدبير أنفسنا والحياة من حولنا.

وبعد أن اتّضح لديك أنّ أصل الفكرة - التي انطلقت منها في شعورك المفرط بمتابعة رغباتك وشهواتك المادّيّة والحسيّة - فكرةٌ غير صائبة؛ لأنّها راجعةٌ إلى تأثير الرغبة بتحصيل اللذائذ الحسيّة، والشهوات المادّيّة على الجانب المعرفيّ؛ لذا ينبغي عليك السعي لتصحيح مضمون تلك الفكرة الخاطئة بكفاية متابعة رغباتك المادّيّة والحسيّة في تدبير نفسك والحياة من حولك، واستبدالها مضموناً صحيحاً منافياً لتلك الفكرة، أي فكرة عدم كفايتها في تدبير أنفسنا وما حولنا، وهذا ما تتكفّل بتحقيقه عملياً الخطوة الثانية.

المرحلة الثانية: وتتمثّل بالسعي لإزالة استحواذ فكرة كفاية متابعة هوى النفس باللذائذ والشهوات المادّيّة في تدبير نفسك والحياة من حولك، وجعل ما يضادّها وينافيهما من أفكارٍ صحيحةٍ هي المستحوذة، وهذا ما يتمّ تحقيقه باتّباع الخطوات الآتية:

أوّلاً: السعي لإبعاد نفسك عن كلّ ما يغدّي ويروّج لديك فكرة كفاية متابعة رغباتك المادّيّة والحسيّة في تدبير نفسك، والحياة من حولك بعد أن اتّضح لديك عدم صوابها، أي عدم جعل الأفكار الأسرع حضوراً لديك هي الأفكار المرتبطة بما يحقّق اللذائذ والجانب الشهويّ فيك.

وبذلك يمكنك معالجة تلك الرغبة المستحوذة بالانكباب على الشهوات واللذائذ لديك، من خلال عدم استئثارها بالابتعاد عن الأفكار المحفزة لها؛ حتى تقلل من شدة الشعور الناشئ عنها، وهذا ما سيساعدك أيضاً على توجيه همك ودافعك للتطّلع إلى كمالك الواقعي، والاعتناء باستكشاف مجالات أخرى من التكامل الإنساني المعنوي، وهذا ما يدخل في معالجة استحوادها.

ثانياً: استذكرك لبعض مواقفك الحياتية التي اعتمدت فيها على رغبتك الشديدة في تبرة ذاتك من المسؤولية الشرعية والأخلاقية، أو رغبتك المفرطة في متابعة الجري وراء شهواتك ولذائذك المادية؛ ليتضح لديك أنها غالباً ما تقودك تلقائياً إلى ما هو خاطئ وغير ملائم في معرفة الواقع، أو منافٍ للغاية والكمال النزوعيين، خصوصاً في مرحلتَي الطفولة والمراهقة؛ باعتبار أنه في هذه المرحلة كثيراً ما كنا قد نشتي شيئاً ويكون في واقعه مضرّاً لنا، أو ننفر ونشمئز من شيء ويكون تحصيله في الواقع ضرورياً لنا، فليست رغبتنا بالشيء دليلاً على صلاحه، ولا نفورنا دليلاً على ضرره. [انظر: محمد ناصر، القانون العقلي للسلوك، ص 206]

ثالثاً: تكرار مراجعة خطأ فكرتك المستحوذة، التي ترى أن استكمالك لنفسك إنما يحصل من خلال متابعة شهواتك ولذائذك المادية فحسب، وأن غايتك الإنسانية إنما تتحقق من خلال ما تحصل عليه من لذائذ وشهوات حسية، والتي تعود الذهن على تخيلها واستحضارها، فهذه الفكرة هي التي قادتك إلى حكمك الانفعالي بنفي الحاجة إلى التدبير التشريعي.

وهذا الاستحضار المتكرر - لخطأ تلك الفكرة بمراجعة خطئها في كلّ مرة، من خلال وضع أهوائك ورغباتك في سوح الفحص - سيجعلك

شيئاً فشيئاً قادراً على مراقبة مشاعرك التلقائية، ورغبتك بمتابعة شهواتك ولذائذك الحسية حينما تعرض لك بشكلٍ فعليٍّ؛ بأن تصبح حينما تنشأ هذه المشاعر ملتفتاً مباشرةً إلى خطأ الإدراك الذي نشأ عنه ذلك الشعور وتلك الرغبة، وتستطيع تدارك تلك المشاعر التلقائية مباشرةً؛ نتيجة اليقظة العقلية بأن تصير عندك يقظةً فعليةً بعد أن تمارس المراجعة بكثرة.

إنّ تكرار المراجعة والفحص لمنشأ الشعور، ولخطأ فكرة كفاية متابعة رغباتك المادية والحسية في تدبير نفسك والحياة من حولك، والالتفات إلى خطئها، نتيجة اليقظة الفعلية الحاصلة لديك عند حضور الانفعالات المناسبة والملائمة لها؛ سيقودك شيئاً فشيئاً إلى إضعاف استحواذ الحكم والتقييم الخاطئ الحاصل في النفس، كما أنّه سيمهّد الطريق إلى تحصيل المعرفة الصحيحة والمضمون الصحيح في الحكم، وبما يمهد إلى إمكانية استبدالها بما يقابلها أو يضادّها من أفكارٍ وأحكامٍ صحيحةٍ وملائمةٍ للغاية الإنسانية، وعدم صلاحية اعتماد رغباتنا وشهواتنا في الحكم بقدرتنا على تدبير أنفسنا والحياة من حولنا.

وبذلك نتوصّل إلى جعل المضمون الصحيح المقابل والمناسب لأحكام العقل هو المستحوز لا غير، أي الحكم بعدم قدرتنا على تدبير شؤوننا بشكلٍ كاملٍ، وهذا ما سيقودنا إلى انفعالاتٍ مستحوزةٍ بديلةٍ مناسبةٍ وملائمةٍ للغاية الإنسانية وحكم العقل، بعد أن تخلّصنا من الانفعالات والمشاعر التلقائية، ومن ثمّ الحكم ب حاجتنا إلى التدبير التشريعيّ ووجود المدبّر الإلهي.

الصنف الثاني: الإلحاد الانفعالي بنفي التدبير الإلهي في حياة الإنسان

وينقسم إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: رفض التدبير التكويني الإلهي في حياة الإنسان:

وأهم أسبابه الانفعالية:

السبب الأول: مشاعر المعاناة والغضب والتفرد والاعترا ب، نتيجة التعرّض إلى موقفٍ انفعاليّ طارئٍ أملتة الظروفُ الحياتيّة الصعبة الناشئة عن الشرور الطبيعية (غير الإرادية)، أو الإنسانية (الإرادية).

وعندما نخلّل تلك المشاعر التي تحدث فينا - نتيجة تلك الأحداث المريعة التي لا تخلو منها الحياة عادةً - نجد أنّ منشأها فكرةٌ مفادها أنّ هنالك شرّاً في الكون يمكن أن يرتفع، وأنّ من حقّنا أن يرتفع، ولم يقم بذلك الإله، لم يهبّ أيّ أحدٍ بإنقاذنا، أو إنقاذ ضحايا من أصابهم ذلك الشرّ، وهذا ما يقودنا إلى استشعار الألم والغضب والنفرة من فكرة وجود تدبيرٍ إلهيٍّ تكوينيٍّ في حياة الإنسان.

وهنا سيرفض مثل هذا الشخص الإقرار بفكرة أنّ هنالك إلهًا يدبّر أمره، أو يدبّر صالح الإنسانية جمعاء؛ لأنّه لم يجده حينما احتاج إليه؛ ولذا سيأخذ موقفه الانفعاليّ الرافض لوجود تدبيرٍ إلهيٍّ في حياة الإنسان ويحكم بانعدام الأثر في العلاقة مع ذلك الإله الذي يُزعم مدبريّته للإنسان؛ منقاداً لانفعالاته ومشاعره المستحكمة.

السبب الثاني: مشاعر التآلم والغضب واليأس والخذلان المتمخضة عن عدم استجابة الدعاء

ومنشأ ذلك الشعور لدى هؤلاء ينطلق من أنّ هنالك شرّاً وضرراً قد أصابهم في حياتهم، وهم في حاجةٍ ماسّةٍ لدفعه، أو أنّهم بحاجةٍ ماسّةٍ لتحقيق

أُمُورٍ يعتقدون أنَّها مهمَّةٌ في حياتهم، أو تحقِّق كما لهم بتصوِّرهم.

وبالرغم من أنَّ تلك الأمور هي من الأمور الممكن وقوعها إلا أنَّها لم تقع، فلو كان هنالك إلهٌ فإمَّا أنَّ هذا الإله شرير؛ لأنَّه لم يقدِّم إغاثة لهم، أو إغاثة غيرهم ممن هو يستحقُّ أن يغاث أو يستجاب له، وإمَّا أنَّ ذلك الإله غير موجود أصلاً؛ بدليل أنَّه لم يستجب لهم ولغيرهم؛ بالرغم من أنَّهم وغيرهم مستحقُّون لذلك.

ولذا فإنَّ مسألة عدم استجابة الدعاء - بالرغم من كثرة الإلحاح والتوسُّل - قد تقود نتيجة استشعار الغضب والتألم والشعور بالتفرّد في هذا الكون إلى نفي التدبير التكويني، بدعوى عدم وجدان الأثر، أو الفائدة في العلاقة مع ذلك الإله، فأين هو ذلك التدبير المزعوم؟ وأين هي آثاره في قبال ما يستشعرونه من مشاعر المعاناة والألم؟

107

وبذلك يصير كلُّ حكمٍ ومعرفةٍ منافيةٍ لذلك التقييم والشعور المستحوذ في أنفسنا أمراً مرفوضاً وباطلاً، كما يصير كلُّ حكمٍ أو معرفةٍ بعدم وجدان أيِّ أثرٍ أو فائدةٍ للعلاقة مع ذلك الإله المزعوم أمراً مقبولاً وصحيحاً؛ لأنَّه يتلاءم وينسجم مع مشاعرنا النافرة الناشئة من عدم استجابة الدعاء؛ فمثلاً أنَّ غاية الداعي أن يُشفي، فيصبح عدمُ حصول الاستجابة له - مع إمكانها في ذاتها - منشأً لشعوره بالغضب والألم والتفرّد نحو كلِّ فكرةٍ منافيةٍ لتلك المشاعر، فاستحواذ ذلك التقييم هو الأساس لبقاء ذلك الشعور النافر من فكرة وجود تدبيرٍ، أو مدبِّرٍ له. [محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 126]

ونتيجةً للتعارض - المنافاة بين مشاعرهم وفكرة أنَّ هنالك مدبِّراً يري مصلحة الداعين له - فإنَّه بمجرد أن تأتي، أو تفرض عليهم فكرة وجود

التدبير التكويني الإلهي، فإنهم سيرفضونها وينفونها تلقائيًا، كما أنهم سيتلقفون كل ما يتلاءم مع مشاعرهم النافرة؛ لتبرير تلك النظرة والتقييم المستحوز في النفس، كادعاء وجود ما يدل على انعدام التدبير، وما يدل على العبث والفوضى في هذا الكون، أي النظر إلى الأحكام التدبيرية الإلهية المنافية لمشاعرهم نظرة رفض واستهجان، وتقييم الأحكام الملائمة لنفي التدبير الإلهي والمنسجمة مع تقييمهم ومشاعرهم المستحوز بنفي الأثر في العلاقة مع ذلك الإله نظرة استصواب أو استحسان.

ويتمُّ علاج كلا السببين الانفعاليين الأول والثاني، والذين يشتركان بأن منشأهما استحواذ فكرة عدم وجدان أي أثر، أو فائدة في العلاقة مع ذلك الإله المدبر - نتيجة التأثير بالشورور المختلفة، أو نتيجة عدم استجابة الدعاء - من خلال مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: بالتصحيح الإدراكي لمضمون تلك الفكرة المستحوزة والمتمثلة بأن هنالك شرًا وعبثًا وفوضى في هذا الكون يمكن ارتفاعها، وأنه بالرغم من أن المفروض ارتفاعها، بل وأن من حقنا أن ترتفع، ولكنها لم ترتفع.

ويتمُّ التنبيه والالتفات لوجوب فحص منشأ الشعور لتلك الفكرة المستحوزة، وبيان خطئها من صوابها من خلال استذكارك واستحضارك لفكرة عدم موثوقية متابعتك انفعالاتك ومشاعرك التلقائية الغاضبة والنافرة من فكرة وجود تدبير إلهي في حياتنا؛ لأن انفعالك النافر من فكرة أن هنالك مدبرًا يركاك لا يُعدُّ معيارًا موضوعيًا لتحديد خيارك المعرفي برفض هكذا مدبر؛ لأن المشاعر تنشأ عادة عن الأفكار، والأفكار قد تكون خاطئة وقد تكون صائبة؛ ولذا لا يمكنك التعويل عليها.

فالنافي للتدبير التكويني الإلهي نتيجة مشاعر المعاناة والغضب الناجمة

عن مصاعب الحياة والشُرور المختلفة في هذه الدنيا، وعدم استجابة الدعاء يفترض إمكانية وجود هذا الكون، لا بهذه الشرور، وليس هذا ببيِّن ولا مبين. [المصدر السابق، ص 129]

ليس ببيِّن؛ لعدم بدهة ذلك الحكم في نفسه، فهذا الحكم ليس من الأوليات العقلية، وليس مبينًا؛ لأنه لا يفترض بالإنسان الذي لا يمتلك التخصص الكافي في نظرية المعرفة والمنطق البرهاني أن يقوم بسرد تعليقات وتبريرات كهذه لإبطال واقعية العلاقة التدبيرية التكوينية؛ لأنَّ حسم مثل هذه الأمور لا يتمُّ من خلال اعتماد العواطف والانفعالات فحسب.

وبعد أن اتضح لديك أنَّ أصل الفكرة التي انطلقت منها في شعورك التلقائي فكرة غير صائبة؛ ينبغي عليك تصحيح رؤيتك وتقييمك، وهذا ما يمكنك تحصيله بالتأمل في فهم فلسفة ما أصابك من مصائب ومصاعب، بفهمها فهمًا واقعيًا بعيدًا عن تأثيرات مشاعر المعاناة والحرمان، الحاصلة بسبب الشرور الطبيعية والإرادية، بأن تنظر إلى تلك المصائب على أنَّها من لوازم الكون والطبيعة، وأنَّ من وراء وقوعها حكمة، وأنَّ هنالك تكاملًا ما بين النعم والمصائب في حياة الإنسان، من جملتها أنَّك بحصول تلك المصائب والمصاعب ستتعرف أكثر فأكثر على قدر نعمة الإله عليك في الرخاء والغنى، والوفرة والسلامة بشكل أوضح وأجلى، فتدعوه وترتبط به أكثر فأكثر. وإنَّ ما ظننته شرًّا قد يكون في طياته خيرًا كثيرًا مستترًا، وما أشبه ذلك من الأجوبة. [انظر: د. البشير عصام، الإلحاد العاطفي، ص 3]

المرحلة الثانية: وفيها يتم العمل على التخلص من استحواذ تقييمك للشرور أنَّها كان ينبغي أن لا تحدث، وأنَّ الخير في أن لا تحدث، أو عدم

وجدانك لأي أثرٍ أو فائدةٍ في العلاقة مع ذلك الإله المدبر، والناجثة عن التأثير بالشرور المختلفة، أو نتيجة عدم استجابة الدعاء.

ويتمُّ تحقيق ذلك التخلّص من استحواذ تلك الأفكار السابقة من خلال مراجعة مواقفك الإلحادية النافية للتدبير التكويني، بتطبيق المعايير العامة التي ذكرتها سابقاً؛ لمعالجتها عليها، وأهمّها الخطوات التالية:

أولاً: إبعاد نفسك عن كلّ ما يدعم ويرسّخ فكرتك المستحوذة، الناشئة عن التأثير بالشرور المختلفة من خلال عدم استثارتها، بابتعادك عن المثيرات المحفّزة لها؛ بهدف التخلّص من استحواذ حضور تلك الانطباعات والتقييمات في نفسك أو تقليلها، والمتمثلة بعدم وجدان الأثر في العلاقة مع الإله؛ نتيجة تأثير الشرور الطبيعيّة أو الإنسانيّة، أو نتيجة عدم استجابة الدعاء والتوسّل، وهذا ما يدخل في معالجة استحواذ تلك الانطباعات الخاطئة، وبالتالي يسهّل من عمليّة التخلّص منها.

ثانياً: استذكارك لأمثلة متعدّدة في حياتك تظهر بوضوح عدم الملازمة بين شعورك وانطباعاتك المستحوذة، وبين حقائق الأشياء والأحداث في نفسها؛ ليتضح لك أنّ مشاعرك النافرة والمتألّمة الناشئة عن تقييمك، ورؤيتك لمسألة انتشار الشرور، وعدم استجابة الدعاء، هي غالباً ما تقودك تلقائياً إلى ما هو غير صائب، وغير ملائم للواقع، أو ما هو منافٍ لغايتك الواقعيّة وكمالك النزوعي.

ثالثاً: تكرار تذكير نفسك بخطأ تقييمك للأحداث، والأشياء بأنّها كان ينبغي أن لا تحدث، وأنّ الخير في أن لا تحدث، والتي تعودّ الذهن على تخيلها واستحضارها أسرع من غيرها.

وهذه المراجعة لمشاعرك والمحاسبة لمواقفك بالعود إلى خطئ مبادئها في كل مرة من خلال فحص مناشئ مشاعرك ومدى واقعيتها سيجعلك قادراً تدريجياً على مراقبة مشاعرك، بمجرد أن تعرض لديك بالالتفات إلى خطئ الإدراك الذي نشأ عنه ذلك الشعور.

وهذا ما سيقودك شيئاً فشيئاً لتعويد نفسك على تحيّل الأشياء والأفكار المنافية والمضادة لها، كالاقتناع بفكرة عظيم فضل الإله عليك في أمور كثيرة، تتضاءل معها أهميّة هذه المصيبة الواقعة التي تستشعر مرارتها [انظر: د. البشير عصام، الإلحاد العاطفي، ص 3] ، وهذا ما يتمّ تحقيقه بترسيخ حكم العقل بوجوب شكر المنعم بالالتفات إلى أقرب النعم إلى الإنسان وألصقها باحتياجاته؛ بأن يوظف ذلك الحكم الراسخ في الطبيعة الإنسانية من خلال التأمل في واقعك، وما يحيط بك من نعم ظاهرة وباطنة لا تُعدُّ ولا تُحصى، وبالتفاتك واستذكارك المتكرّر للنعم الكثيرة الحاصلة عندك في الحاضر والماضي، وسابق كرم الإله بإيجادها، بالرغم من كثرة أخطائك وتقصيرك، وعندئذٍ فإنك ستستشعر الحياء من ذلك الإله الواضحة آثاره، والظاهرة والباطنة أُلطافه؛ لما تراه في نفسك وواقعك من التقصير في حقّه. وهذا ما يقتضي الحكم بوجوب شكره بدلاً من الغضب؛ لعدم وجدان آثاره، ومن ثمّ نفي تدبيره أو حتى وجوده.

وقد ركّز القرآن الكريم على تصوير هذا الأسلوب التربويّ المهمّ وتوظيفه، فهناك آيات كثيرة تشير إلى هذا المعنى، وتلفت النظر إلى نعم الله الكثيرة على عباده بما سخّره لهم من أنواع الطيبات والملاذات والاستقرار؛ ليستمتعوا بها، ويشكروا ربّهم عليها، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [سورة لقمان: 20]

ولذا علينا أن نديم استحضار فكرة عظيم فضل الإله علينا، في كلّ الموارد الحاصلة عندنا؛ حتّى ترسخ ونأنس بها من خلال تكرار تحيلها أو تعقلها، ونقيس أنفسنا بأصحاب البلايا والمآسي والمعدومين؛ لنشكر نعم الله علينا. [المصري، الصحة العقلية، ص 122]

فإذا كان الأنس يمثل تلك الأحكام - المضادة لحكمنا بفكرة العبيثية، وانعدام الخير والتدبير في الكون - مفقوداً، كان السبيل إلى تحصيلها هو بتعويد الإدراك على الالتفات إليها [محمد ناصر، القانون العقلي للسلوك، ص 168 و169]، أو الالتفات لبعض الأفكار المناسبة لها، كفكرة عظيم ثواب الله عزّ وجلّ المترتب على صبرك وتجلّدك، وكبتك لمشاعرك على تلك المصائب والشدائد. وكلّما زاد تكرار الاستحضار لتلك الأفكار المضادة، زاد القرب من تحصيل خلقي أو سجيّة مناسبة للغاية والكمال الإنسانيين.

وبذلك نتخلّص من استحواذ الأفكار والمشاعر التي تؤدي إلى اتخاذ لمواقفك الإلحادية بنفي التدبير الإلهي التكويني، وجعل المضمون الصحيح والمناسب للرؤية العقلية، والغاية الإنسانية هو المستحوذ لا غير، وهذا ما يمهد الطريق لقبول الأدلة الدالة على ثبوت التدبير التكويني الإلهي في حياة الإنسان، أو قبول أدلة ثبوت أصل وجود المدبّر الإلهي في حياة الإنسان.

القسم الثاني: رفض التدبير الإلهي التشريعي في حياة الإنسان

وأهم أسبابه الشعورية:

السبب الأول: مشاعر الغضب والاشمئزاز من ممارسات بعض المتديّنين المتطرّفة، أو المتخلّفة الخرافية، وأثرهما التطبيقي الضارّ على الحياة البشرية جمعاء.

وهذه المشاعر الغاضبة والنافرة قد يكون سببها إما التأثير بخطابهم الديني التحريضي والإقصائي، أو اللاعقلاني، وقد يكون منشؤها التأثير بسلوكهم العملي الخاطئ، الضار بأنفسهم أو بالآخرين بسبب معاناة البشرية من ممارساتهم.

وبذلك تصير ممارسات مثل هؤلاء المتدينين - السالبة لكمالات الناس، والمتشبّثة بالأمر الشكّيّة الفارغة، والتي لا تثبت أمام نقد المنطق والعقل السليم - منشأً لتبّي بعض الأشخاص للأحكام الانفعاليّة؛ برفض التدبير الإلهي كردّة فعلٍ غاضبةٍ منهم، أو نفروا من هذه النسخة المشوّهة والفظيعة التي يُراد تقديمها عن الإسلام والدين عمومًا.

فنحن قد يكون لدينا في البداية فكرةً وتقييمٌ سلبيّ مستحوذٌ عن هؤلاء المتدينين أو المتلبّسين بالدين، ومن جهةٍ أخرى نحن نملك غاياتٍ ورغباتٍ وتطلّعاتٍ وأحلامًا وحاجاتٍ تتصادم مع أفعالهم وأقوالهم، فتتولد لدينا نتيجةٌ لذلك مشاعر الاشمئزاز والنفور والغضب من ممارساتهم، التي تقودك إلى تكذيب كلّ ما يصدر عنهم والرغبة بمخالفتهم؛ بغضّ النظر عن صدق ما يطرحونه.

ويتمّ علاج هذا السبب الخاصّ للإلحاد الانفعاليّ من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: التصحيح الإدراكيّ لفكرة أنّ الدين منشأ الفساد، الناشئة عن تأثير سلوك المتدينين بما هم متدينون (أي أنّه يرى في المتدينين الدين).

وهذا يتحقّق بعد التنبّه لضرورة فحص منشأ الشعور لديك؛ نتيجة استحضارك لفكرة عدم الوثوق بالانفعالات والمشاعر عمومًا، والتنبّه لمنافاتها في الغالب لأحكام العقل.

فمشاعرك المشمّزة والنافرة والمتألّمة من سلوك بعض المتدينين لا تُعدّ

معيّارًا صحيحًا لموقفك الإلحاديّ برفض الدين؛ لأنّ مشاعرك تنشأ عن أفكارك، وأفكارك قد تكون خاطئة، وقد تكون صائبة؛ فتبعًا لذلك تكون المشاعر الناشئة عنها إمّا زائفةً أو سليمةً. [انظر: محمد ناصر، القانون العقليّ للسلوك، ص 158]

وهذا التنبّه لضرورة مراجعة أفكارك وأحكامك ومحاسبتها سيقودك إلى السعي لتحليل تلك الفكرة القائلة بأنّ الدين منشأ الفساد، وتفكيكها بأن تنظر في مدى صوابيّة فكرة أنّ الدين سالبٌ لكمالنا وسعادتنا؛ ليتّضح لك أنّها مجرد فهمٍ انفعاليٍّ لما قاسيته وعانيته من ممارسات بعض الجهلة بحقيقة الدين وجوهره، أو المتظاهرين بالقدسيّة الدينيّة لمصالحهم وأهدافهم الضيقة؛ وواضح أنّ هذا الحكم مبنيٌّ على تحكيم مشاعر انفعاليّةٍ أجنبيّةٍ في معرفة الواقع؛ تتمثّل بالاشمئزاز والنفور والغضب والمعاناة من سلوك أمثال هؤلاء، وهي مشاعر انفعاليّةٌ تتحرّك عن إحساساتنا وخيالنا لا عن عقولنا، فلا قيمة منطقيّة لها في تشخيص الواقع؛ لذا لا يصحّ الركون إليها في معرفة واقع الدين.

والعقل البرهانيّ يعلم بعدم وجود ملازمةٍ بين فساد الممارسة الدينيّة - حتّى لو شملت كلّ الدنيا - ووهميّة أو عدم واقعيّة فكرة وجود التدبير الإلهيّ التشريعيّ (الدين الإلهيّ) [محمد ناصر، الإلحاد.. أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 270]؛ ولذا فهو يميّز الخلط الحاصل لديك ما بين السلوك الدينيّ الضارّ بالإنسانيّة، وما بين نفي وجود المنهج الكامل، أو صحّة أصل النظريّة، فالدين شيءٌ والتدين شيءٌ آخر، وليس بينهما تطابقٌ دائميًّا؛ لأنّ سوء فهم الدين يسبّب سوء العمل به، كما أنّ تلبيس الفساد والظلم البشريّ لباس الدين تدليسٌ وإخفاءٌ للمنشأ الحقيقيّ للشر؛ لأنّ التدين في النهاية هو سلوكٌ بشريٌّ، له

دوافعه ومحدداته المعرفية والنفسية المختلفة.

وعلى فرض ثبوت خلل سلوكيٍّ أو تطبيقيٍّ في دينٍ معيّن، فلا يلزم من ذلك نفي فكرة الدين الإلهي أو وجود الإله المدبّر، فهما أمران مختلفان، وإنّما الواجب البحث عن الدين الحقّ الذي اصطفاه الله عزّ وجلّ لعباده، وهو - بلا شكّ - سالمٌ من كلّ نقصٍ، ومبرّرٌ من كلّ عيبٍ، وصالحٌ لقيادة البشرية وتدبيرها جمعاء.

فهذا "الموقف الإلحاديّ" إنّما هو موقفٌ شعوريّ انفعاليّ في الأساس، وليس موقفًا فكريًا وعقلانيًا بالأحرى، وهذه الذرائع القائلة بأنّ الدين منشأ الفساد تتجاهل مثلًا أنّ معظم المسلمين المتديّنين ينبذون "داعش"، علاوةً على أنّهم أبرز ضحاياه، كما أنّ جماعات التشدّد الدينيّ في كلّ طوائف المسلمين لا تحظى بغطاء الأغلبية المتديّنة منها غالبًا. كما أنّه يتجاهل مسألة أنّه لماذا لا ننظر إلى السلوكيات الطيبة الصالحة التي تصدر من أغلب المخلصين المتديّنين، ونستنتج أنّ الدين الصحيح هو المرّي الحقيقي لهذه السلوكيات الطيبة.

والخلاصة أنّ أخطاء المتديّنين سواءً ما تعلّق منها بشروط أنفسهم، أو نتيجة خللهم في تطبيق الدين نتيجة فهمهم الخاطئ له (عدم مطابقة الممارسة الدينيّة مع واقع الدين وجوهره)، هما وإن وُجدا معًا في صفوف الكثير من المتديّنين، ولكن لا يلزم من ذلك أن يُحسب على الدين أدنى خللٍ، أو عيبٍ من تصرّفات المنتسبين إليه، أو المطبّقين له.

وبذلك يتمّ نقض فكرة تسرية الحكم في فساد الممارسة الدينيّة عند بعض المتديّنين إلى ما يعتنقونه من منهجٍ ورؤيّةٍ، أو لا أقلّ زعزعة الثقة بصدقها، وبما سيقودنا إلى عدم التسرّع في الحكم على الدين بصورة تلقائيّة. وتعلّق عدم اعتبارها في المجتمعات المسلمة مقياسًا ومعياريًا لواقع

الدين، ولهذا ما له الأثر البالغ في التخلص من تلقائية الحكم الانفعالي بعدم التدبير التشريعي للإله.

المرحلة الثانية: ويتمّ فيها العمل على تخلص نفسك من استحواذ فكرة أنّ الدين سالبٌ لكُمالاتك بجعل ما ينافيها، أو يضادّها من أفكارٍ صحيحةٍ هي المستحوذة، ويتمّ الوصول إلى ذلك عملياً من خلال تكرار مراجعة مواقفك الإلحادية، النافية للتدبير التشريعيّ التي اتخذتها انطلاقاً من حالاتك الشعورية؛ بتطبيقك للمعايير العامة التي ذكرتها سابقاً لمعالجة تلك المشاعر، وأهمّها الخطوات التالية:

1- الابتعاد عن كلّ ما يثير أو يحفز لديك فكرة أنّ سلوك المتديّنين بما هم متديّنون هو منشأ الفساد، وهذا ما يمكنك تحصيله، بأن لا تلتفت لسلوكهم الذي يثير لديك تخيلاً وتوهماً أنّ الدين منشأ الفساد؛ حتّى تقلّل من شدة الشعور الناشئ عن تلك الفكرة، وهذا ما يدخل في معالجة شدة استحواذها أيضاً.

2- استذكّرك لبعض الأمثلة المتكرّرة في حياتك، والتي اتّضح لك فيها عدم الملازمة بين مشاعرك النافرة والمشمّزة من سلوك بعض الأشخاص، وبين واقع حالهم؛ ليتّضح لديك أنّ مشاعرك المنبثقة عن تقييمك ورؤيتك لمسألة أنّ الدين منشأ الفساد، نتيجة مشاعرك النافرة من بعض المنتسبين إليه، والتي تقودك إلى تكذيب كلّ ما يصدر عنهم، هي غالباً ما تقودك تلقائياً إلى ما هو غير صائبٍ، وغير ملائمٍ للواقع، أو أحكام العقل، أو ما هو منافٍ لغايتنا وكُمالنا النزوعيّ.

3- تكرار مراجعة خطأ فكرة أنّ الدين منشأ الفساد في حياة الإنسان،

أو أنه سالبٌ لكلماتنا، تلك الفكرة التي أفضت بك إلى حكمك الانفعالي بنفي التدبير التشريعي.

إن تكرار استحضار خطأ هذه الفكرة ومراجعتها في كل مرة سيجعلك قادرًا تدريجيًا على التنبيه، ومراقبة مشاعرك التلقائية، حينما تعرض لديك بأن تصبح - بمجرد أن تنشأ هذه المشاعر لديك - ملتفتًا مباشرةً إلى خطأ منشئها.

وبتكرار المراجعة والمراقبة لتلك المشاعر الناشئة عن تلك الفكرة المستحوذة، يمكنك التخلص تدريجيًا من أنسك بفكرة أن الدين والالتزام الديني سالبٌ لكلماتنا، من خلال الالتفات إلى خطأ الإدراك الذي نشأ عنه ذلك الشعور في كل مرة، وتستطيع التدارك مباشرةً لتلك المشاعر التلقائية باليقظة العقلية؛ بأن تصير عندك يقظةً فعليةً، بعد أن تمارس المراجعة والفحص لمنشئ تلك المشاعر بكثرة.

117

وهذا ما سيقودك شيئًا فشيئًا إلى عدم الاكتراث بسلوك بعض المتدينين المنحرف، وعدم اعتباره مقياسًا ومعياريًا حقيقيًا في الحكم على الدين وشريعته، وهذا ما له الأثر البالغ في التخلص من استحواذ فكرة أن الدين سالبٌ لكلماتنا؛ نتيجة التعرض لسلوك بعض المتدينين الجهلة أو المنافقين في واقعهم.

وهذا الإبطال لاستحواذ تلك الفكرة المستحوذة، وإضعاف أثرها في النفس سيمهد الطريق إلى تحصيل المعرفة الصحيحة المقابلة والمناقضة لها، وهذا ما له الأثر البالغ في التخلص من تلقائية الحكم الانفعالي بعدم التدبير التشريعي للإله لدى أفراد هؤلاء المنبهرين بالحضرة الغربية والمحتقرين لواقع مجتمعاتهم الدينية.

السبب الثاني: مشاعر الاحتقار والنفور من واقع حال المجتمعات المسلمة الحالي، المليء بالمفاسد الأخلاقية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وما يقابلها من مشاعر الانبهار والإعجاب، الناشئة من معاينة نجاحات العلوم التجريبية الحاصلة في المجتمعات المتحررة من سلطة الدين، أو غير المتدينة.

ومنشأ تلك المشاعر المتضادة بالاحتقار والانبهار - أو ما عُبر عنها اختصاراً: ثنائية الانبهار والاحتقار [العوضي، الذات وثنائية الانبهار والاحتقار، ص 1] - هو اعتقاد الملحدين بوجود تأثير سلبي لطبيعة الأحكام، التي تقرها تلك المجتمعات على المتدينين أنفسهم؛ إذ إن هذه الشرائع قد أعاقتهم أو منعتهم من تحقيق كما لهم المنشود بأن سببت شيوع الفساد بين الناس، وانقسام البشرية وتناحرها، كما أنها مكنت الكثير من الدجالين من التحكم في رقاب الناس، وقيادتهم كقطعان باسم الدين، ولهذا ما قاد أيضاً إلى جعل عامة الناس فاقدين لحسن التدبير لشؤونهم الحياتية، بينما تحرر من تحلى عن الالتزام بتلك الشرائع، أو الخضوع لسلطتها بزعمهم، من تلك العوائق المانعة لتطور مجتمعاتهم، بدليل تطور تلك المجتمعات بعد أن تخلت عن الدين وسلطته. [محمد ناصر، الإلحاد.. أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 153]

وبذلك تغدو فكرة أن هنالك تدبيراً إلهياً تشريعياً لحياة الناس منافيةً وغير مناسبة لحالتنا الشعورية النافرة، والمشمزة من أثر التدين في حصول الفساد والإعاقة عن التطور في حياة الناس؛ ولذا نفرد من فكرة وجود تدبير كهذا، ونكذب خيريته بتلقائية، بينما ستكون فكرة نفي واقعية التدبير الإلهي وخيريته مناسبةً وملائمةً لحالتنا الشعورية؛ باعتبار أن الأحوال الشعورية لا تقود إلى رفض كل مناف لها من أحكام وأفكار وتكذيبه وحسب؛ بل هي تقود أيضاً إلى قبول ما يناسبها من أحكام وأفكار ملائمة لها أيضاً.

ولذا ستكون فكرة نفي التدبير التشريعي الإلهي موضع إعجاب وانجذاب عندنا، فنقبلها ونصدقها بتلقائية؛ لأنها تثير في أنفسنا انفعالا تلقائيا ملداً، مما يقود إلى ما يناسب ذلك الشعور من أحكام، خصوصاً مع وجود معاناة مريّة تعيشها المجتمعات الدينيّة، بحيث يؤدي ذلك إلى اعتبار أنّ طريق الخلاص هو بالتحرّر من كلّ اعتقادٍ بواقعيّة الدين وخيريّته، ومن كلّ اعتقادٍ بوجود إلهٍ يرعى صالح الإنسان. [المصدر السابق، ص 154]

ويمكن علاج هذا السبب الخاص للإلحاد الانفعالي من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: بتصحيحك الإدراكي لمضمون فكرتك، المفضية لتلك المشاعر النافرة والمشمّزة والمتمثلة برؤيتك، وتقييمك أنّ التدبّر بالشرائع الدينيّة هو منشأ الفساد، والإعاقة عن الاستكمال المعرفي والزوعي، وأنّه عائق، أو مانع عن التقدم والتطور والرفق الإنساني.

وهنا يتمّ التنبّه لخطأ هذه الفكرة المستحوذة في النفس، من خلال استحضارك لفكرة عدم الوثوق بالانفعالات والمشاعر عموماً، والتنبّه لمنافاتها في الغالب لأحكام العقل.

كما أنّه يمكنك الالتفات والتنبّه لخطأ تلك المشاعر، من خلال الالتفات إلى لوازم الموقف العملي المترتب على احتقارك لواقع المسلمين، وانبهارك بواقع المجتمعات الكافرة؛ لما لذلك من أثر في واقع الحياة التي تعيشها، والمتمثل بالمخاطر والمزالق الفرديّة والاجتماعيّة الناشئة عنهما؛ كالانحرافات الأخلاقيّة والنفسية والفكريّة، والتبعية لأصحاب الأغراض والمصالح المشبوهة، ومسخ الهوية، وغيرها من السلبات.

ومن الواضح أنّ استدلالك على نفي التدبير التشريعي للإله بتخلف المسلمين، وواقع مجتمعاتهم ليس له أيّ مسوّغ منطقيّ يبرّره؛ لأنّه يلغي أيّ دور للبشر في تحقيق تكاملهم، ويعتبر أنّ الشرائع الترياق السحريّ الوحيد، وهذا وهمٌ محضٌ، وتغافلٌ منك عن مسألة أنّ الهداية أو الضلالة إنّما هي بسبب ما في النفوس البشريّة من إرادة الحقّ والسعي إليه، أو إرادة الباطل

والاستكبار في الأرض بما كسبت قلوب البشر باختيارها الحرّ.

والعقل البرهانيّ يقضي بانفكاك جهة المنهج (الدين الإلهيّ وشريعته) عن مساوئ المنتسبين إليه، والذين قد تحكمهم عوامل مختلفة أخرى، كطبيعة النفس الإنسانية الميالة لاستغلال الغير، والأمانة بالسوء والهوى والشهوة، لهذا في حال كانت تلك الممارسة المنتقدة فعلاً تحاول تطبيق المنهج من غير حيادٍ عنه، وإلا فالمنهج بريء ممّن يجيدون عنه، ومن أخطائهم التي تخالفه.

ولذا فإنّ شعورك النافر - من فكرة أنّ هنالك مدبراً لحياة الإنسان نتيجة استشراف الفساد في المجتمعات المنتسبة إلى التشريع الإلهيّ - غير مبرّر؛ لأنّ الفساد الحاصل في مثل تلك المجتمعات قد يكون ناتجاً من أحد ثلاثة أمور: انعدام التدبير، أو انعدام التطبيق، أو تدريجية حصول أثر التدبير، فحصر الفساد بعدم التدبير الإلهيّ لازمٌ أعمّ، ويحتاج إلى معيّن [محمد ناصر، الإلحاد.. أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 132]، أي مغالطة حصر الأسباب المتعددة في سببٍ واحدٍ.

ويكفي في نقض فكرة أنّ الدين منشأ فساد المجتمعات، والمانع عن التطوّر والاستكمال فيها، بكون الفساد الاجتماعيّ والأسريّ الحاصل في المجتمعات الملحدة هو أكثر بكثير ممّا هو الحال في المجتمعات المتديّنة، على اعتبار نسبة القيم المنعزلة عن الدين لديهم. [انظر: د. البشير عصام، الإلحاد العاطفيّ، ص 3]

ويكفي في بيان عدم واقعية هذه الفكرة النقض أيضاً بقيام حضاراتٍ كثيرةٍ وعريقةٍ قبل الحضارة الغربية الحديثة، بالرغم من تمسّكها بالدين وفكرة وجود الإله؛ كما أنّ بعض الدول الملحدة تعاني اليوم من درجات التخلف الحضاريّ والفكريّ!

كما يمكن النقض لفكرة أنّ الدين عائقٌ عن الاستكمال والتطوّر، بما عليه واقع بعض المسلمين المعاصر في الغرب حالياً؛ إذ إنّهم يمثلون نخبةً مثقّفةً ومتعلّمةً في أغلب الدول الغربية غير المسلمة، وهذا بحدّ ذاته يثبت

أنّ الواقع المتخلف عند الكثير من المسلمين في بلدانهم الأصلية إنّما سببه تراكمات تاريخية قد تعود لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لا علاقة لها بالدين والشريعة.

ويؤيد ذلك أيضاً كثرة اعتناق الإسلام في الأوساط العلمية والأكاديمية، وأنّ التفكير في الإسلام فريضة وليس ترفاً عقلياً، بدليل تكرّر مشتقاته في القرآن قرابة خمسين مرّة. [انظر: د. هيثم طلعت، شفاء لما في الصدور، ص 201 و202]

يقول المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون (Gustave Le Bon): «الإسلام من أكثر الديانات ملائمة لاكتشافات العلم» [لوبون، حضارة العرب، ص 132].

ومن ثمّ لا يحقّ لك التذرع بتطوّر المجتمعات المتحرّرة من الدين، في مجال العلوم التجريبية والتقنية لتسويغ قبول منهجهم الفكري، فمثلاً نجد أنّه غالباً ما يقلّد المنبهر النموذج المتحضّر الغالب حتّى في أخطائه وانحرافاته العقديّة وكلّ شيء؛ لأنّه مبهورٌ بعطائه.

ومن الواضح أنّ المعيار الصحيح للحكم على صلاح المنهج من عدمه، إنّما يتمّ بتحليل ما ورد فيه أحكام ومفاهيم ونقدها، بأن يفهم بقواعد الفهم العقلية المعتبرة التي ترشد إلى التطبيق السليم للمنهج، الذي يصحّ أن يُحكم به عليه بعدها، وبذلك يُتوصّل إلى اكتشاف الخلط الحاصل بين كمال المبادئ والنقص الحاصل في تطبيقها وأسلوب ممارستها، فممنشأ ارتكاب الشرّ وحصول المفسد يرجع إلى نفوس البشر؛ نتيجة لعوامل تكوّنهم أو نشوئهم وبيئتهم، أو نتيجة ظروفهم الطارئة الضاغطة، ولا علاقة له بفكرة اعتناقهم الدين الإلهي أو التزامهم به.

والخلاصة أنّ الاستدلال على زيف الأديان وكذبها، أو حتّى صدقها وصلاحها بسلوكيات وعادات اجتماعية متوارثة لأفرادها، مبنيّة على ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة، يُعدّ مخالفةً للمنهج العقلي البرهاني، الذي يفترض أن يحاكم الأسس لا الظواهر، وأن لا ينطلق من السلوكيات والتطبيقات في نقد العقائد والتشريعات قبل بحثها منهجياً بذاتها. [انظر: علي

حمزة زكريا، أنواع الإلحاد.. نظرةً مجملّة، ص 18]

وبذلك يتّضح لزوم المساءلة العقلية لتلك الفكرة، بتعقّل أنّ انفعالك المحتقّر لواقع المسلمين، والمنبهر بواقع غيرهم لا يُعدّ معياراً موضوعياً لتحديد خيارك بنفي التدبير التشريعيّ وخيريّته؛ لكونه مجرد فهمٍ انفعاليٍّ لما قاسيته وعايته من مجتمّع؛ نتيجة قلة الخير وسيطرة الشرّ المتفشّي فيه؛ فليس كلّ ما انقبضت نفسك عنه خاطئاً، ولا كلّ ما حرّك مشاعرك وانجذبت إليه حقّاً؛ وهذا التيقّظ والمساءلة لمشاعرك ستقودك إلى التروّي والتمهّل عن متابعة مواقفك الانفعالية، وعدم التسرّع في الحكم على تلك المشاعر والانفعالات، بأن تفحص بميزان عقلك وتسأل: أواقع حال المجتمعات الإسلامية يستلزم رفض التدبير التشريعيّ للإله؟!

أي عدم جعل الأفكار الأسرع حضوراً لأفكار المرتبطة بمشاعر الاحتقار لواقع المسلمين، ومجتمعاتهم والانبهار بواقع المجتمعات البعيدة عن الدين.

المرحلة الثانية: وتتحقّق بالتخلّص من استحواذ فكرة أنّ الدين منشأ الفساد، وأتّه عائقٌ عن التطوّر أو الاستكمال، أي عدم جعل الأفكار الأسرع حضوراً للأفكار المرتبطة بمشاعر الاحتقار لواقع المسلمين، والعمل تدريجياً على جعل ما ينافيها أو يضادّها من أفكارٍ صحيحةٍ وملائمةٍ للغاية الإنسانية شيئاً فشيئاً هي المستحوذة.

ويتمّ ذلك من خلال الخطوات التالية:

1- إبعاد نفسك عن كلّ ما يدعم استحواذ فكرتك الخاطئة؛ بمانعية الدين عن التطوّر والاستكمال بالابتعاد عن المثيرات المحفّزة لها، حتّى تقلّل من شدّة الشعور الناشئ عنها؛ باعتبار أنّك لا يمكنك أن تتخلّص من استحواذ تلك الفكرة، وأنّك موجودٌ في المكان أو الظرف الذي يعزّز من وجودها، وليس بالضرورة أنّ مجرد عدم التواجد كافٍ، بل تتخلّص منها يعتمد على طبيعة تقييمك لدور الدين ومحوريّته في الحياة.

2- استذكار بعض الأمثلة البارزة في حياتنا، التي يظهر فيها عدم الملازمة بين شعورنا بالاحتقار أو التعظيم للأشياء، وبين حقائق الأشياء وواقعها في ذاتها.

كما أن لإيمان التبصّر والتأمل بما تتضمنه المجتمعات الإسلامية من بعض الآثار المشرقة، وبعض نقاط القوة والمنعة والخير، وفي مقابل ذلك العمل على إدامة الاعتبار والتأمل بما تعانيه الحضارة الغربية من مشكلات وأزمات نفسية واجتماعية، من أهمها فقدان معنى الحياة، وطغيان الحياة المادية وانتشار التفكك الأسري والتحلل الأخلاقي، وجميعها عوامل لها تأثير كبير في إضعاف مشاعر الانبهار والإعجاب المفرط بمنجزات الحضارة الغربية التقنية والمادية، خصوصاً إذا كان تصوير مشاكل تلك المجتمعات بأقلام مفكرين الغرب الكبار أنفسهم.

3- تكرار تذكير نفسك بخطأ فكرة أن الدين عائق عن التطور والرقى، التي تعودّ الذهن على تخيلها بمراجعة المشاعر المنبثقة عنها، والعود لمبادئ تلك المشاعر، واكتشاف خطئها، أو عدم ملازمتها للواقعية في كل مرة.

وبتكرار هذه المراجعة والعود لخطأ فكرة مانعية الدين عن التطور والاستكمال في كل مرة، تكون قادراً تدريجياً على مراقبة مشاعرك التلقائية، باحتقار المجتمعات المسلمة، أو التعظيم والانبهار لمن حاد عن الدين.

كما أن تلك المراجعة المتكررة للنفس بخطأ فكرة أن الدين منشأ الفساد، والمراقبة للمشاعر المنبثقة عنها ستقودك شيئاً فشيئاً؛ لتعويد نفسك على تخيل عدم عائقية الدين عن التطور والاستكمال المعرفي والنزوعي، وعندئذ يقترب الإنسان شيئاً فشيئاً من استحواذ هذه الفكرة الصحيحة من خلال تكرار تذكير النفس بها.

الخاتمة

توصّلت إلى جملةٍ من النتائج أو الثمرات الأساسية، من أهمّها:

1- الإلحاد الانفعاليّ هو إلحادٌ ناشئٌ عن أسبابٍ انفعاليّةٍ، مصدرها رؤيةٌ تقييميّةٌ للنفس أو الكون من حولنا، تقود إلى نفي فاعليّة الإله، أو إنكار أصل وجوده من خلال شرعنة ذلك بمقولاتٍ تبريريّةٍ.

2- الغرض الأساسي والأوحد للملحدّين الانفعاليّين يكمن في نفي الدور التديريّ للإله، أو نفي الحاجة إليه، وليس غرضهم الحقيقيّ نفي أصل وجود الإله، إلّا من جهة أنّه يخدم في تحقيق ذلك الغرض الأساس على طريقة نفي العلاقة التديريّة بنفي طرفها الأساس.

3- أنّ الدافع لاعتناق الإلحاد في عصرنا الحاضر هو في الأغلب دافعٌ انفعاليّ، لا صلة له بقوة الأدلّة أو موضوعيّة المنهج، وكان أكثر الملاحظة لديهم مشكلةٌ شخصيّة مع واقعيّة الدين ولوازمها.

4- جميع الأسباب الانفعاليّة أو الشعوريّة للأحكام الانفعاليّة الملحدة هي في الحقيقة أسبابٌ غريبةٌ وطارئة عن جوهر مسألة إثبات المبدأ وفاعليّته، وأحكامها فاقدةٌ للقيمة المنطقيّة للاستناد إليها في نفي أصل وجود الإله وفاعليّته في حياة الإنسان.

5- الملحد الانفعاليّ وبسبب الطابع الانفعاليّ لإلحاده لا تجدي معه المناقشة والنقد والمحاورة العقليّة البحتة؛ لأنّها لا تلاقي لديه استعداداً نفسياً كافياً، بل قد تستفزّه وتحفّزه على اجترار مغالطاتٍ، أو شبهاتٍ جديدةٍ لم تخطر على باله سابقاً، وما يحتاجه هذا النوع من الملاحظة عموماً هو بذل النصّح والتوجيه وترقيق القلب.

6- الأسلوب الأمثل والصحيح في علاج الملحد الانفعاليّ يتمّ بلوغه بتصحيح مبدأ شعوره وأحكامه الانفعاليّة المتمثّلة بنظرته إلى نفسه، أو إلى الواقع الخارجيّ من حوله وتقييمه لهما، أي تغيير ذلك التقييم وتصحيح تلك النظرة، وترسيخ ما صحّ منها، بحيث عندما تعرض عليه فكرة واقعيّة التدبير الإلهيّ أو الحاجة إليه ستكون فكرةً متلائمةً ومتوافقةً جدّاً مع تقييمه لواقع نفسه أو ما يحيط به، ولهذا ما يقوده إلى التراجع عن إلحاده.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

1. ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، ط دار الفكر، بيروت، 2001 م.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق وتصحيح: أحمد فارس صاحب الجوائب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - دار صادر، بيروت - لبنان، ط 3، 1414 هـ.
3. دوستوفسكي، فيودور، الأعمال الأدبية الكاملة، ترجمة: د. سامي الدروبي، ط 2، دار ابن رشد، بيروت، 1985 م.
4. ريتشارد دوكنز، كلينتون، وهم الإله، ترجمة: بسام البغدادى، ط 2، 2009 م.
5. عباس عبد النور، محنتي مع القرآن، (د، ن)، (د. م)، (د. ت).
6. عدنان إبراهيم، مطرقة البرهان وزجاج الإلحاد، الحلقة الأولى.
7. علي حمزة زكريا، أنواع الإلحاد.. نظرة مجملّة، شبكة الفكر، 2016 م.
8. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق وتصحيح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، نشر الهجرة، قم - إيران، 1410 هـ.
9. الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، دار المرتضى، بيروت، 2005 م.
10. لوبون، غوستاف، حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتري، الناشر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013 م.
11. مارتن، مايكل، الإلحاد.. تعليق فلسفي، ترجمة: لؤي العشري، (د. م)، (د. ت).
12. المصري، أيمن، الصحة العقلية، إصدارات أكاديمية الحكمة العقلية، قم.

13. ناصر، محمد، الإلحاد.. أسبابه ومفاتيح العلاج، ط 1، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقيدية، 2017 م.

14. ناصر، محمد، القانون العقلي للسلوك.. المبادئ - الأسس، ط 1، ومضات للترجمة والنشر، بيروت، 2018 م.

المقالات والمجلات:

15. أحمد عامر، سيكولوجية الإلحاد، 2010 م.

<http://aamerhalim1991.blogspot.com>

16. تأملات: أنواع الإلحاد وأسبابه الحقيقية، 2011 م.

<https://laelhad.wordpress.com>

17. د. هيثم طلعت، شفاء لما في الصدور، ط 1، 2012 م.

http://www.anti_il7ad.com

18. خسروبناه، د. عبد الحسين، تبرير الشرور في الكون، مجلة العقيدة، العدد 7، السنة الثالثة، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، 2016 م.

19. د. البشير عصام، الإلحاد العاطفي.

<http://islamweb.net/media/index>

20. العوضي، محمد، الذات وثنائية الانبهار والاحتقار، 2012 م.

<http://anaq8ana.blogspot.com>

21. ناصر، محمد، سلسلة كيف أعقل، الحلقة السابعة، أكاديمية الحكمة العقلية.